مجلس الأمن

السنة السادسة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٥٩٢**

الأربعاء، ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١١، الساعة ١١/١٥

نيويورك

الرئيس:	السيد فيتيغ	(ألمانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بانكين
	البرازيل	السيدة فيوتي
	البرتغال	السيد موورايس كابرال
	البوسنة والهرسك	السيد باربالیتش
	جنوب أفريقيا	السيد سانغكو
	الصين	السيد وانغ من
	فرنسا	السيد بون
	غابون	السيد مونغارا موسوتسي
	كولومبيا	السيد ألثاتي
	لبنان	السيدة زيادة
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة تاثام
	نيجيريا	السيدة أوغوو
	الهند	السيد مانجيف سينغ بوري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ديكارلو

جدول الأعمال

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١١/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد ألان لوروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، والفريق باتريك نيافومبا، قائد قوة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، والفريق تشاندر براكاش، قائد قوة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، واللواء ألبيرتو أسارتا كويفاس، قائد ورئيس بعثة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، واللواء محمد خالد، قائد قوة بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وأود أن أرحب بقادة القوات الآخرين وكبار المراقبين العسكريين الموجودين معنا اليوم.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد ألان لوروا.

السيد لوروا (تكلم بالإنكليزية): نحن ممتنون لكم، سيدي الرئيس، على إعطاء جميع رؤساء البعثات فرصة للظهور أمام المجلس. وسوف يتكلم أربعة منهم. فسوف يتكلم أولهم، الفريق نيامفومبا، عن مسألة حماية المدنيين في بيئة غير مواتية. وسيتكلم الفريق براكاش، من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية عن أثر سياسة الدعم المشروط على العملية. وسيتكلم اللواء أسارتا كويفاس، من قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، عن الشواغل المتعلقة بالسلامة في جنوب لبنان وتأثيرها على العمليات اليومية. ويتكلم اللواء خالد، من بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، عن دور العناصر العسكرية في بناء السلام في وقت مبكر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للفريق نيامفومبا.

الفريق نيامفومبا (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على السماح لي بمخاطبة مجلس الأمن بشأن حماية المدنيين في بيئة غير مواتية. وسوف أناقش اليوم، مسائل بيئة العمليات، والخبرة والنهج الاستراتيجي، والجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي وبعثة الأمم المتحدة في دارفور في تنفيذ ولايتها فيما يتعلق بحماية المدنيين. وأود أولاً أن أتكلم بإيجاز عن البيئة غير المواتية في دارفور، واستراتيجية البعثة فيما يتعلق بحماية المدنيين. ثم أناقش بعد ذلك، الجهود التي بذلتها البعثة لحماية المدنيين. وسوف أتكلم أخيرا، عن التحديات المتعلقة بالمسألة قيد المناقشة.

وأود أن أبدأ ببيئة العمليات في دارفور. ويكفي أن نقول إن البيئة غير مواتية في الواقع، على امتداد طول وعرض دارفور،. فهي منطقة واسعة وتسودها ظروف مناخية قاسية، وتفتقر إلى الطرق والهياكل الأساسية الملائمة، بالإضافة إلى محدودية الموارد المحلية. ودارفور منطقة شاسعة، ويفتقر معظمها إلى الحد الأدنى من المرافق الأساسية، الأمر الذي يضع عوائق كبيرة أمام الوصول إلى السكان المعرضين للخطر والمحتاجين إلى المساعدة. ويتسبب سوء حالة الطرق في كثير من الأحيان في تأخر التنقل وتقييد أنشطة العمليات، ولا سيما خلال موسم الأمطار، من حزيران/يونيه إلى تشرين الأول/أكتوبر.

وبالإضافة إلى هذه العوائق، فإن البيئة غير المواتية لحماية المدنيين في دارفور هي أيضا نتيجة للمواجهات المسلحة المحلية بين حكومة السودان والجماعات المقاتلة،

بالإضافة إلى الصراعات والاشتباكات القبلية المحلية، التي عادة ما تكون بسبب الموارد الطبيعية. وتشمل العوامل الأخرى المسببة للبيئة غير المواتية، اللصوصية المنظمة، والانتشار الواسع للأسلحة الصغيرة، والعنف الجنسي، وتجنيد الأطفال، والاحتجاز والاعتقالات التعسفية.

وفي بعض المناطق، فقد رأينا أن تحركات بعثة الأمم المتحدة في دارفور، قد قيدت في بعض الأحيان، سواء كان ذلك براً أم بحراً، بسبب القتال المحلي بين حكومة السودان والجماعات المسلحة. ولا شك أن عمليات الفصائل المتحاربة تعيق الجهود التي نبذلها من أجل حماية المدنيين. وبالإضافة إلى ذلك، يستمر الصراع في غياب أي اتفاق محدد للسلام، أو وقف لإطلاق النار بين جميع الأطراف المتحاربة في دارفور، ويؤدي ذلك إلى تقييد حكومة السودان والجماعات المسلحة، للوصول مرة أخرى إلى تلك المناطق، وإلى وجود بيئة غير آمنة لعناصر العمل الإنساني، وإلى التسبب بمزيد من المعاناة للسكان. ولا تزال الحالة الأمنية غير مستقرة، بسبب وجود تنوع جماعات أصحاب المصلحة. ويستمر نشوب الصراعات بين جميع هذه الأطراف المتحاربة، سواء كانت ذات طابع قبلي، أم فيها بين الفصائل المتحاربة.

وفي نهاية المطاف، فإن حماية السكان في دارفور، ترهن بمدى استعداد وقدرة حكومة السودان على الاضطلاع بمسؤولياتها السيادية عن حماية مواطنيها. ووفقا لذلك، تحدد استراتيجية حماية المدنيين التي تنفذها بعثة الأمم المتحدة في دارفور، في جملة أمور، الأهداف والمهام المحددة للمشاركة مع حكومة السودان ومساعدتها في الوفاء بمسؤولياتها في مجال حماية مواطنيها، وفقا للقانون الدولي لحقوق الإنسان. وتستند استراتيجية الحماية لدينا في البعثة إلى ولاية البعثة المتعلقة بحماية المدنيين، كما هي صادرة بموجب القرارات ١٧٦٩ (٢٠٠٧)، ١٨٢٨ (٢٠٠٨) و ١٩٣٥ (٢٠١٠)، والبلاغ الرسمي الصادر عن الاجتماع التاسع والسبعين لمجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وتشمل المهام التي كلفت بها بعثة الأمم المتحدة في دارفور حماية المدنيين، وضمان وصول المساعدات الإنسانية الآمنة، في الوقت المناسب ودون عوائق، فضلاً عن سلامة وأمن موظفي المساعدات الإنسانية، وحماية قوافل المساعدات الإنسانية.

وقد أعدت استراتيجية البعثة في مجال حماية المدنيين، بالتشاور الكامل مع فريق الأمم المتحدة القطري. كما أنها تقوم على الإطار الاستراتيجي المتكامل للفريق القطري لبعثة الأمم المتحدة في دارفور/الأمم المتحدة، وتساعد في توجيهه في ذات الوقت، وخطة الأمم المتحدة المعنية بالعمل الإنساني في السودان، والتوجيه المعني بحماية المدنيين في بعثة الأمم المتحدة في دارفور، وتوجيه قائد قوة البعثة، وعلى مفهوم العمليات المتعلق بحماية المدنيين في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، لدى كل من إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني. واتساقاً مع دورها ومسؤولياتها الاستراتيجية، فقد وضعت البعثة نظاماً للتوعية بالأحوال التي تؤثر على حفظ السلام والإنذار المبكر. كما ترصد البعثة وتعد التقارير وتقيم الأحداث وتخطط للعمليات وتقوم بتنفيذها، فضلاً عن التنسيق والاتصالات وتوفير المعلومات العامة.

وفي ضوء ولاية البعثة، وعلى أساس تحليلها لبيئة الحماية في دارفور، فإن استراتيجيتها تستند إلى أربعة أهداف رئيسية، هي أولا، ضمان وفاء الحكومة والجماعات المسلحة وغيرها من الجهات الفاعلة غير الحكومية، بمسؤوليتها المتعلقة بحماية المدنيين، وفقا للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وثانيا، حماية المدنيين من أعمال العنف الجسدي، وثالثا، ضمان حرية الوصول إلى السكان المعرضين للخطر، وأخيرا، منع انتهاكات حقوق الإنسان

وضمان فعالية الاستجابة، ولا سيما فيما يتعلق بالاستجابة للنساء والأطفال.

وأنتقل الآن إلى أنشطتنا فيما يتعلق بحماية المدنيين، على نحو أكثر تحديداً. فعلى الرغم من العقبات الكثيرة في بيئة العمليات التي نعمل فيها، فإن بعثة الأمم المتحدة في دارفور تكف عن بذل الجهود الرامية إلى إطلاق العديد من المبادرات التي تهدف إلى تحسين حماية المدنيين. فقد حافظنا على وجود أقوى في جميع أنحاء دارفور، ولا سيما في المناطق التي أثر فيها القتال على المجتمعات المحلية المدنية. كما قمنا بتحسين آليات الإنذار المبكر والاستجابة المبكرة، عن طريق إصدار التقارير التحليلية الأسبوعية بشأن حماية المدنيين، بالإضافة إلى عقد اجتماعات أسبوعية معنية بالتنسيق المدني – العسكري.

كما حققنا زيادة كبيرة في أنشطة دورياتنا، لتشمل تسيير دوريات قوية في مختلف القرى، ليلا ونهارا، وحماية مخيمات الأشخاص المشردين داخليا، وحماية الأسواق، وتقديم المساعدة لبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وتوفير دوريات الحراسة للمساعدات الإنسانية، والخدمات اللوجستية، والإدارية. وتمكن العنصر العسكري للبعثة، جنبا إلى جنب مع العناصر الأخرى للبعثة، من تعزيز وجوده على نحو أوسع في دارفور كلها. ففي عام ٢٠١٠، أجرى العنصر العسكري ما مجموعه ٩٦٣ ٣٣ دورية؛ وعلى النقيض من ذلك، وصل عدد الدوريات التي أجراها العنصر العسكري في البعثة خلال الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١١، إلى ٥٥٤ ٢٣ دورية بالفعل. فمن الواضح أن تحسنا ملحوظا قد تم، وفي ذلك إشارة إلى زيادة جهودنا المبذولة من أجل حماية المدنيين الأبرياء. وتمكنت البعثة من المساعدة في استقرار مواقع الفريق العامل في كل من معسكرات شنقل طوباية، وخور أبشي، وحميدية وحصاحيصا، وكلما.

وسهلت البعثة وصول الجهات الإنسانية الفاعلة لتقديم المساعدات، بما في ذلك، في جبل مرّة وجبل مون. وفي ما يتعلق بجبل مرّة، فنحن نسعى بنشاط لتأسيس قاعدة عمليات مؤقتة في فينا، كي تكون مركزاً للمساعدات الإنسانية، وللوصول إلى أماكن أخرى في المنطقة. وقد حدث تحسن كبير في الحالة الأمنية في جميع هذه المجالات. ونتيجة لذلك، فقد بدأت أعداد كبيرة من المشردين داخليا – ما يقرب من ٥٠٠ ١ شهرياً منذ كانون الثاني/يناير – العودة إلى ديارهم. وقد ساعدنا في نقل الأسر في حدود القطاع الشمالي، وكذلك في إعادة توطين العائدين من تشاد في القطاع الغربي. وقد شاركت البعثة في تسوية الخلافات بشأن المياه المزارع، بين البدو الرحل، وفي الاشتباكات القبلية.

وفي أيار/مايو وحزيران/يونيه، أطلقت البعثة جهوداً، بالتعاون مع الفريق القطري للعمل الإنساني، بهدف الوصول وتوفير المساعدات الغوثية إلى المناطق التي لم يتم الوصول إليها من قبل.

وفرت مشاريع الأثر السريع أيضا مكاسب من حيث توفير شتى الاحتياجات للسكان. وصيغ مفهوم الممارسة التي أطلق عليها اسم عملية سلة الربيع في إطار استراتيجية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور بشأن حماية المدنيين كوسيلة لتحسين إيصال الإغاثة الإنسانية من خلال توسيع نطاق الوصول إلى المناطق التي يصعب الوصول إليها وإلى المزيد من الذين يحتاجون المساعدة.

وبعد مفاوضات مع حكومة السودان والحركات المسلحة، بدأت عملية سلة الربيع في ١ أيار/مايو بما مجموعه تسع بعثات تقييم، أنجزت خلال شهري أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠١١. وتمكنت البعثات من إيصال

إمدادات محدودة من اللقاحات للنساء والأطفال، وكذلك مواد تعليمية ومواد الملاجئ لمدرسة للبنات في شمال دارفور.

إن الحماية في الواقع جهد مشترك من جانب البعثة والمجتمع الإنساني. لكن هذا المجتمع مستقل ثقافيا وله جداوله الزمنية وأولوياته، وأحيانا لا يشعر بالارتياح لإيصال المعونة بمشاركة عسكرية. ومن الناحية التنظيمية، في حين أن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مسؤول عن التنسيق، فإنه ليست لديه سلطة أو حوافز أو عقوبات لزيادة المشاركة من جانب أسرة الأمم المتحدة أو المنظمات غير الحكومية.

ولقد وفرت البعثة فرق الحراسة والممرات لإيصال الخدمات الإنسانية، بما في ذلك تلك المتعلقة بالغذاء والماء والنظافة الصحية والتحصين والمأوى. ونجحت بعض تلك الأنشطة في تقليص وفيات الأمهات وتقليل معدل وفيات الرضع. كما تعمل وحدة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مع العنصر العسكري وعنصر الشرطة والعنصر المدني للبعثة من أجل بناء قدرة موظفي البعثة بشأن المسائل المتعلقة بإدماج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في مختلف أنشطتهم. ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، قدمت وحدة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز التابعة للبعثة خدمات قيمة لأكثر من ١ ٠٠٠ مقاتل سابق جرى تسريحه في مختلف أنحاء دارفور. ويتوقع أن تستمر المرحلة الثالثة، المخطط القيام بها في شهري تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠١١، بتركيز أقوى وأكبر على الإيصال الفعلي للإغاثة الإنسانية.

وتواجه جهودنا في ما يتعلق بحماية المدنيين تحديات مختلفة أيضا. أولها وأهمها هو عدم وجود وقف شامل وكامل ومشروع لإطلاق النار من جانب جميع الحركات المسلحة، ويظل أمن المدنيين مصدر قلق رئيسي. وتجدر ملاحظة أن البعثة منعت في مناسبات عديدة من الوصول إلى مناطق معينة بسبب القتال، الذي لا يزال يشكل تحديا بالنسبة لحماية المدنيين. وتشمل التحديات الأخرى أن حفظة السلام جرى أيضا استهدافهم، مع قتل سبعة منهم في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١.

وأخيرا، فإن سوء التدريب وسوء تجهيز قوات البلدان المساهمة بقوات يعتبر أحد النكسات الرئيسية التي تؤثر على الكفاءة في ما يتعلق بحماية المدنيين في دارفور. ومن المؤسف حقا أن بعض قوات البلدان المساهمة بقوات، رغم الأوامر المتعمدة، لم تتصرف وفقا لمجال تركيز التدريب الخاص بولاية البعثة.

لقد قدمتُ هنا لمحة عن الاستراتيجيات الخاصة بحماية المدنيين والمبادئ التوجيهية للبعثة وعرضت الوقائع في الميدان. وفي ظل هذه الخلفية، سلطت الضوء على جهودنا وأنشطتنا الرامية إلى تحسين حياة الناس. إن حماية المدنيين في دارفور بالتأكيد مهمة صعبة وشاقة. غير أن عزمنا وجهودنا ستستمر. سوف نجاهد باستمرار للتغلب على التحديات بجميع الوسائل المتاحة لنا، وسنظل نعول على دعم مجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الفريق نيامفومبا على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للفريق شاندار براكاش.

الفريق براكاش (تكلم بالإنكليزية): يشرفني بصفتي قائد قوة واحدة من أكبر بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة – بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية – أن تتاح لي الفرصة لمخاطبة المجلس هذا الصباح بشأن سياسة الدعم المشروط وأثرها على العمليات.

تطبق هذه السياسة في البعثة منذ ما يزيد قليلا على ١٨ شهرا، ولدينا الآن فكرة معقولة عما يمكن أن تفعله وما يقترن بها من قضايا. سأتطرق إلى هذا بعد قليل، لكن

قبل أن أفعل، قد يكون من المفيد أن أبدأ بالحديث عمّا تنطوي عليه السياسة بالفعل وكيفية تنفيذها من جانب البعثة.

لا تزال حماية المدنيين دعما لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية تشكل التركيز الأساسي لعملنا. ومن بين المهام الأخرى المناطة بالبعثة، نحن مكلفون بدعم جهود الحكومة الرامية إلى إكمال العمليات العسكرية الجارية ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وجيش الرب للمقاومة والجماعات المسلحة الأخرى، تحديدا عن طريق دعم القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية من خلال العمليات المخطط لها بشكل مشترك. لكن – وفقا لما هو منصوص عليه في القرار ١٩٢٥ (٢٠١٠) والذي نقل إلى ولايتها الحالية – القرار ١٩٩١ (٢٠١١) – فإن دعم البعثة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية مشروط بصرامة بامتثال القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان وقانون اللاجئين. هذا التوضيح هو ما يشار إليه الآن بوصفه سياسة الدعم المشروط، وهي تحكم الطريقة التي تتناول بها البعثة مهمة دعم القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والسلطات الكونغولية الأخرى.

وترجمت السياسة إلى إجراءات تشغيل دائمة تفصيلية للبعثة، مع تحديد متطلبات بالغة الوضوح لا بد من تلبيتها لتوفير الدعم للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. يشمل طابع الدعم أساسا الوقود والحصص الغذائية ودعم النيران ومشورة الخبراء وإجلاء المصابين. وتنفذ عمليات جارية معينة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ضد الجماعات المسلحة، مثل عملية أماني ليو وعملية الحجر الحديدي، في جملة أمور، بدعم كبير من البعثة. وهذا الدعم مشروط بوجود تخطيط مشترك كاف، خاصة في ما يتعلق بحماية المدنيين. ويقتصر الدعم على الوحدات والقادة ذوي السجلات المقبولة في مجال حقوق الإنسان. وهذا يعني ضمنا ضرورة إجراء الفحص الملائم للموظفين الرئيسيين والاطلاع على أعمال القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في الميدان. ويرفض تقديم الدعم في مرحلة التخطيط للوحدات والقادة الذين يعتقد أنهم ارتكبوا انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك عمليات الاغتصاب الجماعي وتشغيل الأطفال الجنود.

وفي هذا الصدد، تجرى عملية فحص شاملة. وحتى بعد تقديم الدعم، وإذا ظهر في مرحلة ما عدم امتثال لسياسة الدعم المشروط، يمكن سحب الدعم بعد إخطار سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية على النحو الواجب وإذا لم تتخذ الإجراء المناسب، كما كان الحال عندما ارتكبت مؤخرا انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان من جانب إحدى كتائبها. ولا تزال إجراءات التشغيل الموحدة تخضع للضبط الدقيق.

ويجري استعراض سياسة الدعم المشروط بشكل منتظم من جانب فريق الإدارة العليا، بالتشاور مع ممثلي المجتمع الإنساني، بما في ذلك مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وأضحت آثار سياسة الدعم المشروط واضحة الآن.

وهناك بالطبع بعض الإيجابيات. في مجالات معينة، كان للسياسة تأثير ايجابي على إجراء العمليات من جانب القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. فقد قربت بين قوة البعثة والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لتخطيط العمليات بشكل مشترك ووضع مفاهيم للعمليات تكون قابلة للتطبيق في السياق الفريد لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد تعلم الجانبان أحدهما من الآخر، ونتيجة لذلك، أصبحت العمليات أكثر تعقيدا في التصميم والتنفيذ. والأهم أن حماية المدنيين تؤخذ في الحسبان في بداية

عملية التخطيط، حيث يتم التماس المساهمات من عدد كبير من أصحاب المصلحة، بما في ذلك المكتب المشترك لحقوق الإنسان التابع للبعثة. ويجري الآن تنسيق جهود البعثة وجهود القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية على نحو أفضل، مع تحقيق منافع واضحة من حيث ما يمكن تحقيقه في الميدان. ومطلوب من البعثة إجراء تدقيق على نحو وثيق في توزيع الدعم اللوجستي، وهو له منافع تشغيلية واضحة. لقد ساعد في ضمان وصول دعمنا إلى القوات في الميدان كما هو متوخى، لكفالة حصولها على الغذاء والدعم المناسبين، وبالتالي الإسهام في رفع معنويات وهمم الأفراد.

إن وجود سياسة الدعم المشروط في حد ذاته، وكذلك سياسة الرئيس كابيلا ”لعدم التسامح مطلقا“ قد ذكّرت القادة بمسؤوليتهم الشخصية عن ممارسة القيادة والسيطرة الفعالة على قواتهم في العمليات. ومن أجلهم ومن أجل الوحدة كذلك، عليهم أن يولوا اهتماما بما تقوم به القوات العسكرية بالنيابة عنهم.

لقد كان سلوك وحدات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية التي تدعمها بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية مرضياً إلى حد كبير، و لم تؤثر الدعاية المغرضة على أداء معظم العمليات المشتركة. وفي جيش يتكون من محترفين والمتمردين السابقين وأفراد الماي ماي، وتعرض للانتقاد لفتكه بالسكان المحليين، نشاهد الآن مؤشرات مشجعة على التحسن في الانضباط الشخصي والقيم الإنسانية.

وهناك بعض المسائل المحددة. فالبرغم من بعض الفوائد الواضحة، تطرح السياسة العامة بعض المسائل والتحديات بالنسبة للبعثة. فالموارد المحدودة المتوفرة للبعثة لتنفيذ سياسة الدعم المشروط إلى جانب الالتزامات الأخرى تعني أن هناك قيودا على عدد من وحدات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية التي يمكن دعمها. ولن يكون لدينا، في مرحلة زمنية معينة، خبراء عسكريون ووحدات عسكرية للقيام بمهام الرصد. ولن يكون لدينا موظفون مدنيون للقيام بإجراءات التفتيش اللازمة. وإلى جانب ذلك، أثبتت الخبرة أن هناك العديد من القادة لا يلبون هذا المعيار. ولذا فإن إحدى نتائج سياستنا للدعم المشروط هي أن قدرتنا على الوصول والتأثير في التنظيم القتالي لجميع أجزاء القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ليست كبيرة بالقدر الذي كنا نتوخاه.

وبناء عليه، حتى لو كانت لدينا الموارد الكافية فإننا سنجد أنفسنا في حالة لم تعد فيها للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الرغبة القوية للقيام بعمليات مشتركة، خاصة في مقاطعة كيفو. فهي تتحجج مع بعض البراهين، أنه قد فقدت عامل المفاجأة والأمن العملياتي بسبب الاستعدادات الممتدة والمشاورات الواسعة. ولذا فإن الاتجاه هو الابتعاد عن العمليات المشتركة نحو العمليات الأحادية للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو، التي ليس للبعثة عليها سوى رقابة أو تأثير محدودين.

ومن المعلوم أننا نفتح آفاقا جديدة بتطبيق السياسة المشروطة. وليس لدينا ما نعتمد عليه فيما يتعلق بالتوجيهات التي مرتّ بتجارب واختبارات لتنفيذ هذه السياسة. وبمرور الوقت فقط سنصبح أكثر ثقة حول أفضل الطرق لتفعيل السياسة. وسيكون هناك تشديدات وقيود على الطريق، بما في ذلك مع شركائنا في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، التي تشتكي من قلة المشاورات والمشاركة، لا سيما في الأيام الأولى عند النظر في سحب الدعم المقدم للوحدات ذات التصرفات المهينة. ولقد أثارت طلبات تغيير القادة شعورا بالتدخل في مجالات السيادة الوطنية.

لقد واجهت قواتنا أيضا ورطة في محاولة تحديد مجال الأولوية – رصد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية التي تحظى بالدعم أو التصدي للقوات المناوئة للحكومة؟ لم يكن هذا أمرا سهلا، خاصة بالنسبة للقادة الميدانيين من الرتب المنخفضة، المدربون أكثر على التصرف بوضوح وليس بغموض. من يقف مع من؟ متى يتصرفون، وكيف يتصرفون؟ ومن المؤكد أن السياسة المشروطة قد أضافت عبئا على هؤلاء الضباط وأضفت قدرا أكبر من الضبابية والتعديات على مشهد العمليات.

اسمحوا لي أن أقدم بعض التوصيات. أما وقد رسمت بعض الطرق التي يمكن أن تؤثر بواسطتها السياسة المشروطة على العمليات، فإنني أود أن أقدم بعض الاقتراحات بشأن كيفية تعزيزها بالنسبة للبعثات في المستقبل. أولا وقبل كل شيء، لا يمكن أن تحقق السياسة المشروطة وحدها مكاسب في المدى البعيد؛ ويجب متابعتها ودعمها بإصلاحات عسكرية متزامنة، مثل الإدماج السليم وإصلاح قطاع الأمن.

ثانيا، لئن كان المستصوب جعل نظام التفتيش عاما وعميقا، وعدا عن كونه يتطلب الكثير من الموارد، فهو يهدف إلى خفض عدد القادة والوحدات المتوفرة للعمليات التي يمكن أن تدعمها بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويلزم النظر ثانية في مدى هذه العملية. ونحتاج إلى إيجاد توازن بين ما هو مرغوب وما هو ممكن لكي لا تصبح السياسة تدخلية للغاية بحيث تتعارض مع تحقيق ولايتنا العامة.

ثالثا، ينبغي أن نسعى حيثما أمكن لوضع هذه السياسة في بداية البعثة وليس فيما بعد. فالتنفيذ سهل عندما يكون كل شيء آخر جديدا، ومن المحتمل أن يكون التأثير أكبر بكثير.

وفي الختام، السياسة المشروطة لها آثار إيجابية وسلبية على العمليات. فهناك بالتأكيد قضايا أوسع وقيم إنسانية معرضة للخطر. وفي رأيي، هذه السياسة ستستمر، لكن هناك مجال للمزيد من التطوير والتحسين. وإذا اعتبر شركاؤنا الوطنيون هذه السياسة ثنائية الملكية، فمن شأن ذلك أن يساعد كثيرا. وفي حين أنها لا تزال وسيلة لضمان سلامة صورة الأمم المتحدة وسمعتها، فإنها يمكن أن تهيئ الفرصة للدولة المضيفة للتأثير واتخاذ القرارات المستنيرة بشأن السياسات والأطراف التي تحظى بالدعم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الفريق براكاش على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للواء ألبرتو أسارتا كوبياس. واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة للتأكيد مجددا على أن المجلس يدين بقوة الهجمات التي شنت ضد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان أمس في صيدا، وأقدم من خلالكم تعازينا للمصابين وأسرهم.

اللواء أسارتا كويفاس (تكلم بالإنكليزية): أشكركم جزيل الشكر، سيدي، على الكلمات الطيبة وعلى إتاحة الفرصة لي لمخاطبة المجلس اليوم.

في الأسبوع الماضي، اجتمع المجلس لمناقشة آخر تقرير للأمين العام عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) (S/2011/406). وأعرف أن الممثل الخاص وليامس وإدارة عمليات حفظ السلام قدما إحاطتين إعلاميتين إلى المجلس.

واليوم، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأبرز أحد شواغلي الرئيسية في جنوب لبنان وهي: مسألة السلامة والأمن وأثرها على عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. ثم سأتطرق إلى القضية الأوسع المتمثلة في حالة تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) والتركيز على الفترة القادمة لضمان تحقيق المزيد من التقدم في تنفيذه بصورة عامة.

وعلى العموم، لقد تمتع جنوب لبنان وشمال إسرائيل بأهدأ خمس سنوات في عدة عقود. وظلت الحالة في منطقة عمليات البعثة مستقرة أيضا خلال النصف الأول من عام ٢٠١١، عندما كانت الحالة السياسية في البلد في مأزق. غير أنه في الأشهر الأخيرة شهدت البعثة سلسلة من الأحداث التي جسدت طائفة مدى ما تتعرض له من الأخطار تؤثر على الحالة الأمنية.

وأمس، وفي حوالي الساعة ١٨/٠٠بالتوقيت المحلي، وقع انفجار استهدف قافلة للبعثة على الطريق الساحلي قرب بلدة صيدا، التي تقع خارج منطقة عمليات البعثة. ووفقا للمعلومات الأولية، أسفر الهجوم عن إصابة ستة من حفظة السلام التابعين للبعثة. ونقل ثلاثة منهم بإصابات طفيفة إلى المستشفى لتلقي العلاج، حيث يقال إن حالتهم مستقرة. ويقوم الخبراء في مجال الطب الشرعي التابعون للبعثة بالتنسيق الوثيق مع القوات المسلحة اللبنانية لتحديد الظروف المحيطة بالحادث. لقد كان هذا خامس هجوم على البعثة منذ اتخاذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

وأعضاء المجلس على علم أيضا بالهجوم على قافلة البعثة الذي وقع في ٢٧ أيار/مايو على الطريق السريع إلى بيروت، عندما انفجرت قنبلة على جانب الطريق بواسطة التحكم عن بعد وجرح ستة من حفظة السلام الإيطاليين. وكان بينهم اثنان جروحهم خطيرة، بينما تعرض الأربعة الآخرون لإصابات متوسطة. وفضلا عن ذلك، أصيب لبنانيان مدنيان بجروح طفيفة. لقد كان هذا أول هجوم في أكثر من ثلاث سنوات. ولم يعلن أحد مسؤوليته عن الهجوم.

لقد شرعت السلطات اللبنانية والبعثة فورا في إجراء تحقيق، كما فعلت ذلك السلطات الإيطالية. ولا تزال هذه التحقيقات جارية. وأدان الهجوم جميع كبار القادة السياسيين من جميع الأطياف السياسية. والتعاون مع السلطات اللبنانية في التحقيق وفي اتخاذ المزيد من التدابير الإضافية للتخفيف من المخاطر، مثل دوريات الحراسة التي يقوم بها الجيش اللبناني، يجري بصورة جيدة. علاوة على ذلك، عملتُ، بوصفي المسؤول المكلف بالأمن في جنوب لبنان، على تقليص مخاطر وقوع هجوم مماثل بأن اعتمدتُ تدابير حماية إضافية، بما في ذلك للقوافل العسكرية والتحركات الأخرى داخل منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وخارجها، وللحماية المحسنة للقوة. غير أن من المستحيل منع وقوع مثل هذه الهجمات الإرهابية.

في ١٥ أيار/مايو – وقد سبقت تغطية هذا الأمر أيضاً في تقرير الأمين العام – جرت مظاهرة كبيرة بمناسبة ما يطلق عليه الفلسطينيون يوم النكبة. لن أعيد بالتفصيل تسلسل الأحداث المأسوية التي نتجت عنها – بحسب المعلومات التي قدمتها السلطات اللبنانية إلى القوة المؤقتة – مقتل ٧ أشخاص وجرح أكثر من مائة آخرين. قمنا بمناقشة النتائج الأولية عن الأحداث مع الطرفين، وبعد إرسالنا تقرير تحقيق القوة المؤقتة إليهما، سوف نناقش ذلك بالمزيد من التفاصيل في الاجتماعي الثلاثي المقبل، المزمع عقده في آب/أغسطس.

بعثت القوة المؤقتة أيضاً بتوصياتها إلى الأطراف بشأن منع وقوع حوادث مثل هذه في المستقبل. على سبيل التحديد، ينبغي أن تجري السلطات اللبنانية تقييماً كاملاً لجميع المخاطر الأمنية وغيرها من المخاطر التي تشكل انتهاكاً للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وللتدابير المطلوبة للمحافظة على النظام والقانون قبل منح الإذن بتنظيم أي مظاهرة بالقرب من الخط الأزرق. لم يعط الجيش اللبناني الإذن بتنظيم مظاهرات بالقرب من الخط الأزرق في فترة ذكرى النكسة أوائل حزيران/يونيه الماضي، مما منع بالتالي تكرار حدوث عنف مماثل. لقد أثبتت هذه التدابير بالفعل نجاعتها، وهي

تؤكد مرة أخرى عزم وتصميم القوات المسلحة اللبنانية وشعب جنوب لبنان على العمل من أجل تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في الجنوب.

أخيراً، طوال شهر حزيران/يونيه، شهدت البعثة عدداً من الحوادث ذات الطابع غير الودي من قبل أفراد أو مجموعة من الأفراد تجاه دوريات القوة المؤقتة وتقييد حركتها. وأرى في هذه الحوادث سبباً حقيقياً للشعور بالقلق.

في العديد من الحالات، يعزو الجانب اللبناني أسباب هذا السلوك غير الودي تجاه قواتنا إلى ما يعتبره البعض انتهاكاً للخصوصية الفردية أو لخصوصية المجتمع المحلي عند قيام القوات المؤقتة بالتقاط بعض الصور أو عند دخولها بدون قصد في ملكية خاصة. غير أن هذا التفسير لا يصلح لكل الحالات، ولا يمكننا أن نستبعد وجود حالات يُشجَّع فيها السكان المحليون على محاولة إثناء القوة المؤقتة عن القيام بأنشطتها، وبالتالي عن الوفاء بولايتها في أنحاء منطقة عملياتها كافة.

كيف كان رد فعل القوات المؤقتة على هذه الأحداث؟ قمنا بتعزيز حماية قوتنا وتدابير الحد من المخاطر، مما يعني دائماً زيادة عدد الموظفين المطلوبين لأداء نفس الأنشطة. كما نقوم بالمزيد من الأنشطة التشغيلية، بالتعاون مع القوات المسلحة اللبنانية بالحد الذي تسمح به قدرات الجيش اللبناني، لكن بدون أن يحد ذلك من أداء القوة المؤقتة في القيام بأنشطتها، خاصة الأنشطة التي نعتبرها ضرورية. ونود أن نطمئن المجلس أنه لا الهجمات الإرهابية ولا المقابلات غير الودية من جانب السكان لتصرف القوة المؤقتة عن أداء مهمتها التي سنظل نقوم بها بنفس العزم والتصميم.

في هذا الصدد، أود أن أنقل إلى المجلس مدى استفادة البعثة من دعم المجلس الثابت لها عبر السنوات، كما يعبر عن ذلك بقوة القرار ١٧٧٣ (٢٠٠٧). فعلى أساس ذلك القرار، تقوم القوة المؤقتة بتذكير الأطراف باستمرار بمسؤولياتها في المراعاة الصارمة لسلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة وحرية حركة القوات المؤقتة، وتعيد تذكير المحاورين اللبنانيين بدعوة المجلس إلى تعاون أوثق بين القوة المؤقتة والجيش اللبناني.

وبالرغم من التحديات الأمنية التي تكلمت عنها في وقت سابق، فإن الحالة الأمنية في الجنوب، كما ذكرت من قبل، تظل عموماً مستقرة نسبياً. فقد شهد الجنوب أكثر الأعوام هدوءاً منذ عدة عقود. وقد تسنى هذا نتيجة للتعاون الوثيق بين القوة المؤقتة والجيش اللبناني، الذي ساعد في خلق بيئة استراتيجية جديدة في جنوب لبنان.

وبعد خمس سنوات تقريباً منذ اعتماد القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، فقد حانت اللحظة الملائمة لإلقاء النظر من جديد على الأهداف الرئيسية للقرار وكيف يجب أن نمضي في سبيل تحقيقها.

دعا القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) إلى الوقف التام للأعمال العدائية. كما دعا إسرائيل ولبنان إلى دعم الوقف الدائم لإطلاق النار وإيجاد تسوية طويلة المدى للصراع تقوم، ضمن ما تقوم عليه، على احترام الطرفين للخط الأزرق، وتطبيق ترتيبات أمنية تمنع استئناف الأعمال العدائية، بما في ذلك إنشاء منطقة بين الخط الأزرق ونهر الليطاني تكون خالية من أي أشخاص مسلحين، أو أصول أو أسلحة ما عدا ما يتبع للحكومة اللبنانية والقوة المؤقتة.

بالإضافة إلى قيام القوة بأنشطتها التشغيلية العسكرية، فقد أنشأت محفلاً ثلاثياً تناقش فيه مع كبار ممثلي قوات الدفاع الإسرائيلية والقوات المسلحة اللبنانية انتهاكات القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، والمسائل العسكرية التشغيلية، وتدابير بناء الثقة بين الجانبين. لقد تطور المحفل الثلاثي

ليصبح آلية رئيسية للاتصال والتنسيق بين الطرفين. وقد التزم الطرفان كلاهما به وأصبحا يستخدمانه استخداماً فعالاً. ولا يزال المحفل يضطلع بدور محوري في دفع عملية تعليم الخط الأزرق، وإيجاد حلول عملية للمسائل المختَلف بشأنها، وبالتالي في إزالة التوترات ومنع تصعيد الحوادث في المناطق الواقعة على طول الخط الأزرق.

تمثل القوات المسلحة اللبنانية شريكاً استراتيجياً لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في المحافظة على البيئة الاستراتيجية الجديدة في جنوب لبنان، وفي تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). لذلك فقد أوصى الاستعراض التقني المشترك بين إدارة عمليات حفظ السلام والقوة المؤقتة، الذي اكتمل في بداية عام ٢٠١٠، بإنشاء آلية منتظمة للحوار الاستراتيجي بين القوة المؤقتة والقوات المسلحة اللبنانية. وقد رحبت السلطات اللبنانية – الحكومة والجيش – بهذه التوصية، وأنشئت الآلية، وبدأت تزاول عملها.

ستساعد العملية القوات المسلحة اللبنانية في إنشاء قدرات تشغيلية ملائمة لتنفيذ المهام المنوطة بها بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وسوف تساعد في النهاية في تسليم المسؤولية للقوات المسلحة اللبنانية. وستمضي آلية الحوار الاستراتيجي على أساس تحليل القوات البرية والأصول البحرية التابعة للقوة المؤقتة والجيش اللبناني، وستقوم بوضع سلسلة من المعالم التي تعكس العلاقة الترابطية بين قدرات القوة ومسؤولياتها في مقابل قدرات القوات المسلحة اللبنانية ومسؤولياتها.

تستطيع قوة الأمم المتحدة المؤقتة، بفضل المحفل الثلاثي، وآلية الحوار الاستراتيجي، أن تدفع إلى الأمام المسائل التشغيلية العسكرية المنوطة بها بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ومن المؤمل أن يكفل التنفيذ الناجح لهاتين العمليتين أن تظل الحالة في جنوب لبنان وعلى طول الخط الأزرق هادئة، وأن يحافظ الطرفان على وقف الأعمال العدائية بينهما.

سوف يكفل ذلك في الأساس حالة الهدوء الراهنة، لكن في ظل بيئة بالغة الهشاشة. لكن أعتقد أننا – في الأمم المتحدة، والقوة المؤقتة، ومجلس الأمن والمجتمع الدولي – ينبغي ألا نكتفي بالمحافظة على الحالة الراهنة. فالهدوء والاستقرار النسبي اللذين أرستهما القوة والجيش اللبناني وقوات الدفاع الإسرائيلية وحافظت عليهما على طول الخط الأزرق، يتيحان الفرصة لعملية سياسية للتصدي للمسائل التي تتجاوز نطاق بعثة من بعثات حفظ السلام، مثل القوة المؤقتة. فالأخيرة يمكن أن تدعم عملية سياسية بكفالة تحقيق حالة أمنية مؤاتية، لكنها لا يمكن أن تكون بديلاً عن عملية سياسية دبلوماسية.

لذلك أعتقد أن من الضروري إعادة تركيز جميع جهودنا في تحقيق الأهداف الرئيسية للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وهي تحديداً الوقف الدائم لإطلاق النار والتسوية الطويلة الأجل للصراع.

تتمتع القوة المؤقتة بتأييد السكان في الجنوب، وقد حافظ اللبنانيون على توافقهم الوطني بشأن القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). البيان الوزاري الصادر عن الحكومة الجديدة يكرر التزام لبنان القوي بالقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وبولاية القوات المؤقتة. وأثناء آخر اجتماع ثلاثي في ١٣ تموز/يوليه أكد رئيس الوفد اللبناني أنه لم يحدث تغير في الأوامر الصادرة إلى قوات الجيش اللبناني فيما يتصل بتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وبالتعاون مع القوات المؤقتة.

ولئن كانت فترة مزاولة الحكومة الجديدة مهامها قصيرة، فإن قوة اليونيفيل لاحظت أن الحكومة والجيش اللبناني يتصرفان كلاهما بتلك الروح. وهذا أكده أيضا رئيس الوزراء ميقاتي في أول زيارة له إلى جنوب لبنان في

١٦ تموز/يوليه، التي تضمنت زيارة رمزية إلى مقر القوات المؤقتة كتعبير قوي عن الدعم لبعثتنا. وحكومة إسرائيل أيضا تظل ملتزمة بتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

لقد تمتعت القوات المؤقتة منذ اعتماد القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) بالدعم الإجماعي للمجلس في اضطلاعها بمهامها في جنوب لبنان. وهذا الدعم مهم بصورة حيوية لقوة اليونيفيل حتى تتمكن من الحفاظ على مركزها القوي ومواصلة الاضطلاع بولايتها.

هذه عوامل أساسية لمواصلة النجاح في تنفيذ ولاية قوة اليونيفيل. ومن ناحية أخرى فإن نجاح القوة في تسليم المسؤوليات إلى الجيش اللبناني فيما بعد والانسحاب التدريجي لقواتها سيعتمد في نهاية المطاف على عملية سياسية لحسم المسائل الكامنة في جذور الصراع. وتتيح قوة اليونيفيل فرصة سانحة ينبغي اغتنامها من أجل المضي قدما صوب تحقيق الهدف الرئيسي للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، الذي أريد أن أكرره، ألا وهو، إرساء أسس وقف دائم لإطلاق النار وحل طويل الأمد للصراع.

سيناقش المجلس في القريب العاجل مسألة تمديد ولاية قوة اليونيفيل. وبصفتي رئيسا للبعثة وقائد قوات اليونيفيل، فإنني أقدر تقديرا عاليا الدعم المستمر من مجلس الأمن، لا سيما دعمه الصريح لسلامة أفراد القوات المؤقتة وحرية حركتهم، وكذلك لأهداف عملية الحوار الاستراتيجية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر اللواء أسارتا كويفاس على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للواء محمد خالد.

اللواء خالد (تكلم بالانكليزية): بصفتي قائد قوة بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، من دواعي الشرف الخاص لي أن يُطلب مني أن أشاطر هذا المحفل أفكاري وتجاربي حول دور المكون العسكري في بناء السلام المبكر. وسأتطرق إلى الموضوع أولا بالتأكيد على عملية بناء السلام من ناحية التيقن من توفير المجال للاستعانة بالمكون العسكري، ثم أوضح دور العملية في بناء السلام المبكر وكيف يمكن تحقيقه. وسأسلط الضوء في النهاية على مجالات معينة أرى أنها تحتاج إلى الاهتمام بها قبل إصدار التفويض بنشر المكون العسكري.

مجتمعات ما بعد الصراع تتسم بانعدام آليات الأمن أو بالضعف الشديد لتلك الآليات. والحالة ربما تشمل جيوشا تعمها الفوضى؛ وقوى شبه عسكرية فارطة العقد لا تخضع لسيطرة أحد؛ وأسلحة وذخائر بكميات هائلة تحت تصرف جهات خاصة أو الحكومة؛ والافتقار إلى الثقة بسيطرة الحكومة على الشرطة والقوات العسكرية وافتقار الحكومة إلى الشرعية. هذه هي الأوضاع التي تسعى قوات حفظ السلام في ظلها إلى دعم التحول في المهام الأمنية أثناء فترة الحرب والتحول في النظام السياسي والاقتصادي عن طريق توفير بيئة سلمية آمنة لعملية سلام طويلة الأمد وقابلة للاستدامة.

مفهوم حفظ السلام شهد تحولا جذريا منذ أيام الحرب الباردة. فالمكون العسكري مكلف الآن لا بتوفير بيئة آمنة مأمونة ورصد وقف إطلاق النار بين الأطراف المتعارضة فحسب، وإنما القيام أيضا بمجموعة من الأنشطة الأخرى التي تقع الآن ضمن اختصاص بناء السلام، بما في ذلك كل الإجراءات الرامية إلى تعريف وتعزيز الهياكل اللازمة لتقوية السلام في سبيل تجنب الانتكاس إلى الصراع.

واسمحوا لي بأن أضيف أن عملية بناء السلام عملية متعددة الأبعاد ودقيقة ومتخصصة في مجالات لا تدخل بالضرورة في نطاق المهام العسكرية، وإنما في نطاق خبرة الخبراء المتخصصين في مجالات معينة، بما فيها، من بين مجالات أخرى، الطرائق والإجراءات الخاصة بحسم

الصراعات العنيفة. إن عملية بناء السلام تستهدف إرساء أسس سلام مستدام من خلال التركيز على بناء القدرات الوطنية بالتعاون مع الكيانات السياسية والتشغيلية والتقنية على المستويين الوطني ودون الإقليمي.

عادة ما يكون المكون العسكري أول مكون يجري نشره في أي منطقة حافلة بالصراع حيث أن التشكيلات الأخرى تستغرق وقتا أطول بسبب بعض التأخيرات الإجرائية وغياب البيئة الملائمة.

إن المكون العسكري، بحكم قوته التنظيمية، يمكنه أن يستوعب وييسر نشر المكونات الأخرى إلى جانب اضطلاعه بمجموعة متنوعة من الأدوار للتخفيف إلى الحد الأدنى من تعاسة الناس الذين يعيشون في مناطق الصراع. ويمكنه أن ييسر أيضا البدء السريع بعملية بناء السلام قبل وصول وكالات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات غير الحكومية واستقرارها في مواقعها.

والأدوار المرجح أن يؤديها المكون العسكري في عملية بناء السلام المبكر قد تشمل توفير بيئة آمنة مأمونة، ومحاربة الجريمة المنظمة، وتأدية مهام الشرطة ودعم الشرطة في حالات الاضطرابات الجماهيرية، والمهام الهندسية اللازمة لاستعادة قدرة الهياكل الأساسية على تيسير جهود الإغاثة الإنسانية، وبدء مشاريع محددة سريعة الأثر، وتقديم التسهيلات الطبية ومكافحة انتشار الأوبئة، والتعامل مع اللاجئين وإدارة أوضاعهم، والمساعدة في إصلاح القطاع الأمني وبناء قدرة القوات المسلحة الوطنية والشرطة، وتقديم طائفة واسعة من الدعم اللوجستي وأنواع الدعم الأخرى لوكالات الأمم المتحدة والشركاء الآخرين المنخرطين في أنشطة بناء السلام، بما في ذلك النقل والإجلاء الجوي والاتصالات. وفي معظم المراحل، يمكن للجيش أن يوفر بيئة آمنة ملائمة يمكن للعملية السياسية أن تُستأنف فيها عن طريق الانتخابات أو الاستفتاءات أو الانتخابات والاستفتاءات معا.

وحتى يتسنى لعملية شاملة كهذه أن تمضي قدما لا بد من تهيئة بيئة تمكينية. وهنا يمكن أن يأتي دور المكون العسكري كعنصر تمكين في المراحل المبكرة من عملية بناء السلام.

إن توفير مظلة أمنية لمختلف أجهزة هيئة دولية محددة وموظفيها يشكل أهم وظيفة للجيش. وذلك يمكن تحقيقه من خلال بعثات المراقبة التي ترصد تنفيذ اتفاقات السلام وتطبيقها بهدف المساعدة في بناء الثقة في المرحلة الأولى – الثقة المحققة بفضل المساعي الحميدة والرصد النزيه للتقيد بالالتزامات التي تتبناها الأطراف. وهذه الالتزامات يمكن أن تشمل وقف إطلاق النار، واتفاقات الحدود، والتوزيع المتفق عليه للسلطات أو الأرصدة، ومفاوضات السلام، وفرض وقف إطلاق النار، واستعادة سيادة القانون والنظام. ويمكن أن تشمل أيضا نزع السلاح والتسريح والاندماج، وفقا لأحكام الاتفاقات، وأنشطة تطهير الألغام، والتخلص من الذخيرة غير المتفجرة، وإزالة المتفجرات والفخاخ المتفجرة، من أجل سلامة حفظة السلام والسكان المحليين وموظفي وكالات الأمم المتحدة الأخرى، وتأدية مهام الحراسة الشخصية والدوريات والأمن، مما يحسّن حرية حركة حفظة السلام وييسر اضطلاعهم بمهامهم.

هذا باختصار هو السياق والدور المناسبان، باعتقادي، للمكون العسكري. ولكن عند التفكير في التدخل العسكري، فإن الحاجة إلى استراتيجية لما بعد التدخل تكتسي أهمية قصوى أيضا. وهدف تلك الاستراتيجية يجب أن يكون كفالة أن الظروف التي استدعت القيام بالتدخل العسكري لن تتكرر ولن تعود مرة أخرى.

قبل اللجوء إلى المعدات العسكرية لحسم المشاكل في سيناريوهات ما بعد الصراع يجب أن تؤخذ في الحسبان جوانب جوهرية معينة من أجل تحقيق الأرباح المنشودة.

أولا، يمثل النهج الشامل الطريقة الوحيدة التي يمكن للتدخلات العسكرية العاملة بمثابة بانية للسلام أن تحقق بها النجاح. فالجيش يجب ألا يستخدم كبديل عن المشاركة السياسية في سياق مشكلة لبناء السلام.

ثانيا، العلاقة العضوية بين الغايات والوسائل تتسم بأهمية حاسمة. وعندما يتخذ القرار بإرسال الجيش، فإن الجيش ينبغي أن ينتشر بقوة كافية في المراحل الأولى وأن يجري التخفيض التدريجي فيما بعد، وليس العكس.

أخيرا، وليس آخرا في الأهمية، يميل الوجود العسكري إلى خلق ثقافة من التبعية في صفوف السكان المضيفين، الأمر الذي يمكن أن يعرقل جهود التعمير الوطنية وتنمية الموارد البشرية. ويجب الحذر من هذه النزعات، ولا بد أن يظل بناء القدرات في البلد المضيف ذا أولوية.

وختاماً، أود القول إن دور العناصر العسكرية في المراحل المبكرة من عملية بناء السلام لا مفر منه وهو دور حاسم. وتؤدي العناصر العسكرية دورين رئيسيين في المرحلة المبكرة من عملية بناء السلام.

أولاً، يوفر العنصر العسكري بيئة آمنة ومأمونة لعمل الجهات الفاعلة الداخلية والخارجية الأخرى. ثانياً، توفر القوات مواردها لتحقيق الهدف العام للبعثة، إضافة إلى كل مهامها الأمنية، خلال مراحل تثبيت الاستقرار والانتقال وتوطيد عملية بناء السلام. وبما أن العنصر العسكري هو العنصر الأول الذي يقوم بالانتشار، فهو يبدأ ببناء السلام، بشكل مباشر أو غير مباشر، منذ اليوم الأول بالذات، ويوفر قاعدة انطلاق لقوات بناء السلام الأخرى لبدء عملية منهجية شاملة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أنتقل الآن إلى أعضاء المجلس. وأود أن أذكّر الزملاء بأن يأخذوا في الاعتبار تأخر الوقت عندما يتكلمون.

السيدة أوغو (نيجيريا) (تكلمت بالإنكليزية): لا بد لي من أن أعرب في كلماتي الأولى عن التقدير لوكيل الأمين العام لوروا على توجيهه لهذه المناقشة، ولا سيما في تنظيم حضور قادة القوات. وأريد أن أرحب ترحيباً حاراً بحضور قادة القوات في المجلس. إن وجهات نظرهم التي تتصف بالوضوح والحسم بشأن المسائل قيد النظر تحمل في طياتها الحكمة والأهمية اللتين يتسم بهما هذا التفاعل، الأمر الذي يهدف إلى تشجيع المزيد من التآزر بين الميدان ومجلس الأمن. واسمحوا لي أن أشيد بهم خاصة لما قدموه من تضحيات لا تحصى في قيادة مختلف بعثات حفظ السلام.

منذ لقائنا الأخير مع قادة القوات، في آب/أغسطس ٢٠١٠ (الجلسة ٦٣٧٠)، حدثت عدة تطورات هامة في كل منظومة الأمم المتحدة، وجعلت جهودنا لحفظ السلام أكثر فعالية. فقد شهدنا تنفيذاً أكثر مغزى لاتفاقات السلام والحفاظ على عمليات وقف إطلاق النار. وأنشأنا بعثتين جديدتين لحفظ السلام – بعثة الأمم المتحدة في السودان، وعقب إغلاق بعثة الأمم المتحدة في السودان، قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي.

ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات رئيسية في مجالات حساسة مثل حماية المدنيين، وسد الفجوات التي تعتور القدرات في مجال الموارد البشرية والمادية، وتغطية الخسائر في صفوف القوات. والمواضيع قيد النظر هذا الصباح هي بالتالي مناسبة وتستجيب لاتجاهات حفظ السلام في الوقت المعاصر.

سأنطلق في كلامي هذا الصباح من المسألة الرئيسية للسياسة المشروطية لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق

الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية التي تناولها الفريق أول براكاش.

إننا نشاطره تقييمه ووجهات نظره، ونحن لا نزال مقتنعين بأنه من غير المجدي بالنسبة إلى بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تقدم الدعم إلى القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية أو تنفذ عمليات مشتركة معها، حيث عُرف عن هذه الأخيرة أنها كانت تضم في صفوفها منتهكين لحقوق الإنسان في المواقع الاستراتيجية والقيادة. والواقع أن الممثل الخاص للأمين العام، روجر ميس، قال ذات مرة: ”لقد أسفرت سياسة المشروطية عن إزالة بعض قادة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية المتورطين في ارتكاب جرائم ضد المدنيين في المناطق التي كان لبعثة الأمم المتحدة فيها وجود قوي“.

وبغية تعزيز هذه التقييمات الإيجابية، يجب استكمال سياسة المشروطية بشكل كاف عن طريق بذل جهود متواصلة لبناء القدرات في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بغية الحفاظ على الأمن الداخلي من خلال نزع السلاح، والتسريح، والإعادة إلى الوطن، وإعادة التوطين، وإعادة الإدماج – وبطبيعة الحال، إصلاح قطاع الأمن. ومع التجزئة الهيكلية، وغياب واضح للقيادة والتحكم، والضعف التشغيلي، والانضباط غير اللائق، فإن القوات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية غالباً ما تكون غير قادرة على توفير حماية فعالة للمدنيين. لذلك، يود وفدي، لدى مناقشة السياسة المشروطية، أن يقوم تحالف استراتيجي بين بعثة منظمة الأمم المتحدة والقوات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بحيث يستكمل قدرات القوات المسلحة، ويبقي على الرقابة النسبية لبعثة منظمة الأمم المتحدة، ويعزز الفعالية التشغيلية للقوة في نهاية المطاف.

والتوقع الأولي للمدنيين في المجتمعات المحلية حيث ينتشر أفراد حفظ السلام أنهم سيحظون بالحماية المناسبة. وحماية المدنيين بالتالي تكمن في صميم ولاية معظم بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بما في ذلك العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

ومع التقارير التي تفيد بقيام عمليات القصف الجوي والقصف المدفعي والقتال العنيف بين القوات المسلحة السودانية والحركات المسلحة، لا سيما في مناطق شنغل طوبايا في شمال دارفور وجبل مرة في غرب دارفور، فإن ردع الهجمات على المدنيين لا يزال يشكل تحدياً كبيراً في دارفور. وعلى الرغم من أن المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين تقع على عاتق السلطات السودانية، فإن زيادة التعاون بين حكومة السودان والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور ستكفل بلا شك توفير حماية أفضل للمدنيين.

ويثني وفدي على العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور لموقفها الأكثر صرامة إزاء حماية المدنيين، وزيادة الدوريات النشطة في غرب دارفور. ونرحب على وجه الخصوص بتعزيز دعمها اللوجستي للمنظمات الإنسانية، وتقديم الدعم لبرامج حماية الأطفال.

ومنذ اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) ونشر أفراد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، انتقل جنوب لبنان تدريجياً نحو الاستقرار. ويمكن أن يعزى التقدم جزئياً إلى التنسيق الوثيق مع الجيش اللبناني وجيش الدفاع الإسرائيلي. ومع ذلك، فإن الحالة الأمنية لا تزال هشة جداً. والحادث المميت الذي وقع في ١٥ أيار/مايو على الخط الأزرق، والهجمات الإرهابية التي تعرض لها في ٢٧ أيار/مايو ستة أفراد من حفظة السلام التابعين لقوة الأمم المتحدة أمران

يدعوان إلى المزيد من التفكير. ووقع أمس هجوم آخر على خمسة جنود من حفظة السلام في صيدا.

ويدين وفدي بشكل قاطع هذه الهجمات. ونحن ندعو الطرفين – الجيش اللبناني وجيش الدفاع الإسرائيلي – إلى الوفاء بالتزاماتهما بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) بغية كفالة سلامة أفراد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وأمنهم. والواقع أنه يجب على الطرفين الاستفادة من الاجتماعات الثلاثية الدورية التي يعقدها قائد قوة الأمم المتحدة المؤقتة لتعزيز الثقة وتوطيد الأمل في هذه القوة.

إن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تمر بمنعطف حاسم. فتلبية مطالب عمليات حفظ السلام تستهلك قدرة المنظمة إلى أقصى الحدود، الأمر الذي يسبب ضغوطاً هائلة وأعباء هائلة على كفاءتها في حفظ السلام. وأخذت عملياتنا لحفظ السلام تصبح متعددة الأبعاد على نحو متزايد، مما يتطلب المزيد من التنسيق والتعاون بين مختلف الكيانات، بما في ذلك القوات العسكرية والشرطة العسكرية والمنظمات الإقليمية وغيرها من المنظمات غير الرسمية. وقد باتت التحديات متنوعة، بدءاً من منع الصراعات إلى استعادة السلام عندما تظهر الصراعات في نهاية المطاف.

ونشر القوات مع ما يلزمها من التدريب والمعدات والدعم اللوجستي للقيام على نحو فعال بالمهمة المعقدة والمحتمل أن تكون خطيرة التي يضطلع بها حفظة السلام لا يزال يشكل عاملاً أساسياً لنجاح العملية. وفي ذلك الصدد، يؤكد وفدي مجدداً على أن يتم التركيز الكافي على نشر القوات التي لديها القدرة على الاستجابة الكافية للفوارق الثقافية في كل مركز ميداني. ونرى أنه ينبغي لذلك أيضاً أن يتصف بالأولوية عند النظر في التعاون بين البعثات، مثلما رأينا مؤخراً في بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

إن تحقيق السلام في مرحلة مبكرة عبر العديد من بعثاتنا يعتمد بصورة متزايدة على عمل الخبراء المدنيين في مجالات رئيسية مثل سيادة القانون، وحقوق الإنسان، وحماية الطفل. والتطورات الأخيرة في العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار تضفي المزيد من المصداقية على أهمية بناء القدرات الوطنية المستدامة في هذه المناطق. وفي هذا الصدد، نشجع مكتب سيادة القانون والمؤسسات الأمنية على تنسيق أنشطته مع الجهات الفاعلة ذات الصلة داخل الأمم المتحدة وخارجها، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية التي لديها أصلاً القدرة على البقاء في الميدان لوقت طويل بعد اختتام أعمال بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام.

بما أننا ما برحنا نواجه تحديات شتى في حفظ السلام، علينا الاستفادة من الدروس المستقاة من التجارب السابقة. يمكننا أن نبدأ بتحديد المسائل التي غالبا ما تحول دون اضطلاع البعثات بكامل قدراتها. إذ يمكن لأي نظام إنذار مبكر فعال تحاشي وقوع الصراعات، والحد من الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين. وينبغي للدول الأعضاء والهيئات الإقليمية أن تلتمس استراتيجيات أكثر فعالية لتحديد ومعالجة الأسباب الجذرية للصراع داخل بلدانهما ومناطقها. ومن شأن ذلك في نهاية المطاف أن يساعد في ضمان أن يكون السلام عند تحقيقه فيها عميق الجذور ومستدام.

وأريد أن أؤكد أن نيجيريا لا تزال ملتزمة تماما بالأمن الجماعي كما هو متجسد في ميثاق الأمم المتحدة. وبينما نقف إجلالا لأرواح الذين قدموا منتهى التضحيات وقضوا أثناء قيامهم بواجباتهم لكي يتمكن الآخرون من العيش في سلام، فلنغتنم هذه الفرصة لنجدد عزمنا بوصفنا حفظة للسلام على الحفاظ على احترام المبادئ الأساسية لحفظ السلام في الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أذكِّر أعضاء المجلس بأن لديهم الفرصة هنا لطرق المسائل وإبداء الملاحظات ليس فيما يتعلق بمن يقدمون الإحاطات الإعلامية فحسب، بل أكثر من ذلك ليشمل قادة القوات الموجودين في القاعة.

السيدة فيوتي (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ كلمتي بالثناء الخاص على السيد آلان لوروي. على الرغم مما يواجهه من مهام ضاغطة وصعبة فإنه يقوم بعمل رائع. والبرازيل تقدر له تقديرا كبيرا ما يقوم به من عمل بشكل عام، بيد أنني أود أن أتطرق بصورة خاصة إلى تفاعله المستمر والبناء جدا مع البلدان المساهمة بقوات، وقيامه بالاشتراك مع السيدة مالكورا، بإطلاق مبادرة الأفق الجديد. تعرب حكومة بلادي عن شكرها له على خدمته وتتمنى له التوفيق في مساعيه المستقبلية.

وأود أن أشارك في الترحيب في المجلس برؤساء العناصر العسكرية، وأعرب عن تقدير بلدي الخالص للعمل الرائع الذي يقومون به في ظروف مشحونة جدا بالتحديات. أشكر قادة القوات في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا على التأملات التي تشاطروها معنا اليوم. وحيث أن البرازيل لديها قوات ومراقبين في معظم تلك البعثات، فإنها تعرف عن كثب النوعية العالية من القيادة والالتزام التي يتمتعون بها.

إن الإحاطات التي استمعنا إليها اليوم تساعدنا على فهم أفضل لمدى تأثير القرارات التي نتخذها على الحالة في الميدان. إذ يتعين علينا هنا في نيويورك أن نسعى جاهدين لضمان تزويد أفراد قوات حفظ السلام بما يحتاجونه من توجيه سياسي ودعم للقيام بمهامهم. ومع ذلك، يجب علينا أيضا أن نحرص على عدم التدخل في كل كبيرة وصغيرة من عملهم، أو الحد من حيز التفكير الابتكاري لدى قيادات البعثات، لأن ذلك التفكير حيوي في تحقيق النجاح.

وأود أن أركز ملاحظاتي على النهج القائم على القدرات نحو حفظ السلام، وهو نهج ابتدعته مبادرة الأفق الجديد. نحن محقون في طلب النتائج من قيادات البعثات، ولكن يجب علينا أيضا أن نمدها بالأدوات التي تحتاجها للقيام بوظائفها. وبشكل عام، على الرغم مما أُحرز من تقدم هام، يجب علينا الاستمرار في سعينا للحصول على المهارات والقدرات اللازمة وتسخيرها للعمل في الميدان.

في العادة يكون الجيش أكبر عنصر في البعثات. فبالنسبة للسكان المحليين، يمثل الجيش واجهة البعثة. لذلك من المهم ضمان تلقي أفراده التدريب اللازم في مجالات مثل التعاون المدني والعسكري، والحساسية الثقافية والسلوك والانضباط. فقوات حفظ السلام سوف تكون أكثر فعالية إذا كانت قادرة على مد جسور الاتصال بالسكان المحليين.

أما في المضمار المدني من حفظ السلام، فإن مواءمة ظروف الخدمة سيكون لها أثر طويل الأجل على قدرة البعثة في اجتذاب الموظفين المدنيين من ذوي الكفاءات العالية والاحتفاظ بهم. لقد كان استعراض القدرات المدنية إسهاما كبيرا في تفكيرنا بشأن المسألة. وينبغي أن تبدأ المناقشات بشأن تنفيذ التوصيات في أقرب وقت ممكن.

إن إحلال السلام المستدام، يحتم على المجلس والأمانة العامة، والبلدان المساهمة بقوات، والبلدان المساهمة بقوات الشرطة، وأصحاب المصالح الآخرين العمل معا لتزويد القادة العسكريين في الميدان بما يحتاجونه من دعم. وأود أن أؤكد لجميع قادة القوات الموجدين هنا اليوم بأن البرازيل لا تزال ملتزمة بذلك الهدف.

السيد الساتي (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): يود وفد بلادي أن يبدأ كلمته بتوجيه الشكر إلى رئاسة المجلس لتنظيم هذا الاجتماع بحضور قادة القوات الذين أثني عليهما كل الثناء. نود أيضا أن نخص بالشكر الجزيل السيد آلان لوروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام لمشاركته في نجاح هذه المناقشة وتوجيهها.

إن وفد بلدي يقدر العمل الهام الذي تضطلع به إدارة عمليات حفظ السلام، وقادة القوات وموظفوهم والفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام التي يقودها السفير أوغوو، ممثل نيجيريا، الذين قدموا مساهمات قيمة في هذا المضمار.

من بين التحديات التي هي محط الاهتمام الحالي تحسين التعاون بين الأمانة العامة ومجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات. فقد أحرزنا تقدما في هذا الصدد. وفي الوقت نفسه، نود أن نقترح بأن يواصل المجلس تعزيز ذلك التفاعل الذي نعتقد أنه حيوي. وبالمثل، نبرز التقدم المحرز في وضع التعليمات وتحسين عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ومن هنا، فقد طرأ تحسن على نشاط العمليات في الميدان و على القدرة اللوجستية للأمم المتحدة لضمان تحسين أمن ورفاه الموظفين في الميدان.

أما فيما يتعلق بالمبادرة الخاصة بالمنطقة الساحلية في غرب أفريقيا للتصدي للجريمة الدولية المنظمة في تلك المنطقة، فتعتقد كولومبيا أن من المهم أننا قدمنا خبرتنا في ذلك المجال وقمنا بنشر وحدات من الشرطة الوطنية للعمل في سيراليون وغينيا بيساو. كذلك لدينا حضور نشط في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

أحد التحديات التي تواجهنا تحسين القدرة على تعبئة قوات الأمم المتحدة فيما يتعلق باستخدام وتعليمات استخدام الطائرات المروحية، والطائرات العمودية والطائرات ذات الأجنحة الثابتة. وفي ذلك الصدد، نقترح مزيدا من التحليل للقدرات اللوجستية والإنسانية والفنية للحصول على نتائج مُثلى. وعلينا تجنيد أفرقة لعمليات حفظ السلام تتمتع بمعرفة تكنولوجية عالية، ولا سيما فيما يتعلق بالاتصالات والمعلومات الاستخبارية والرقابة في الميدان من أجل الإنذار المبكر والقدرة على التنبؤ بوقوع العنف.

وأخيرا، نقر بالحاجة إلى إعطاء الأولوية لحماية المدنيين والدفاع عنهم في عمل قوات الأمم المتحدة، تماما كما أعطينا الأولوية للتمسك بالمبادئ والمقاصد المتجسدة في ميثاق المنظمة. بهذه الطريقة وحدها يمكننا تعزيز العلاقة بين الأمم المتحدة والقوات التي تمثلها والسكان المدنيين في الميدان.

السيد مونغارا موسوتسي (غابون) (تكلم بالفرنسية): إن عمليات حفظ السلام التي تعتبر من بين الوظائف الرئيسية لمنظمتنا قد أثبتت مؤخرا جدواها وفعاليتها في صون السلم والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، أود قبل كل شيء أن أشكر السيد آلان لوروي وقادة القوات على إحاطاتهم الإعلامية.

إن غابون تكرر تقديرها العميق لقادة القوات وغيرهم من حفظة السلام لما يتحلون به من التزام واحترافية، فهم يضطلعون بعمل صعب، ويعملون في أحوال كثيرة في بيئة معادية وفي بعض الأحيان يعملون بموارد محدودة. إن الإحاطات الإعلامية النيرة التي استمعنا إليها من فورنا، إنما تجسد الواقع اليومي لجميع بعثات حفظ السلام الممثلة هنا وبمثابة مؤشرات مفيدة للصعوبات الحقيقية التي تواجهها عمليات حفظ السلام. ويقدر وفد بلدي كذلك الحصول على هذه المعلومات التي تمكن المجلس من اتخاذ القرارات الضرورية بشكل أفضل والتكيف مع الأحوال المتطورة في الميدان.

ونثني على تضمين ولايات عمليات حفظ السلام نُهجا جديدة متعددة الاختصاصات، مثل حماية المدنيين وتعزيز سيادة القانون وتنفيذ آليات لمنع اندلاع الصراع مجددا وبناء السلام بعد انتهاء الصراع. ومن ثم، نؤكد مجددا على ضرورة أن يسند المجلس إلى عمليات حفظ السلام ولايات واضحة وذات مصداقية وقابلة للتنفيذ، مصممة وفقا للأهداف والنتائج المتوقعة، وأن يزودها أيضا بالموارد اللازمة لإنجاز جميع المهام الموكلة إليها.

بخصوص بناء السلام، أرحب بالتقدم المحرز في جمهورية الكونغو الديمقراطية وليبريا. وفي أواخر عام ٢٠١١، سيجري البلدان انتخابات رئيسية وحاسمة، ستكون محكا عمليا للبعثتين المنتشرتين هناك. وسيقرر نجاحها الترتيب النهائي للانسحاب من جمهورية الكونغو الديمقراطية وليبريا، وسيساعدنا بالتالي على إعداد استراتيجيات لنقل الوظائف الأمنية إلى حكومتي البلدين. وفي ذلك الصدد، يجب على المجلس أن يواصل رصده عن كثب للأحوال التي تتعامل معها عمليتا حفظ السلام هاتان ليتسنى لنا إجراء التغييرات الملائمة في ولايتيهما، ولا سيما فيما يتعلق بالقدرات اللوجستية والتشغيلية.

أود أن أطرح سؤالا على قائد قوة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ما هو تقييمه للخطر الذي يشكله جيش الرب للمقاومة؟ وما هو تصوره للتعاون بين جميع بعثات الأمم المتحدة في المنطقة، ولا سيما بخصوص محاربة جيش الرب؟

وختاما، فإن بلدي سيستمر في دعم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ونرحب بالجلسات التفاعلية على غرار جلسة اليوم مع قادة القوات من أجل إبقاء المجلس مطلعا على آخر التطورات في بعثاتهم في الميدان ولإبلاغنا بالتحديات التي يواجهونها.

السيد مانجيف سينغ بوري (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر إدارة عمليات حفظ السلام ووكيل الأمين العام ألان لوروا على تقديم قادة القوات وعلى إتاحة هذه الفرصة لنا لكي نستمع بشكل مباشر إلى الموجودين في الميدان. وأعتقد أن هذا الأمر هام للغاية حيث أن حفظ السلام هو بالفعل الأداة الرئيسية الموضوعة تحت تصرف مجلس الأمن، والتي تستأثر بنصيب الأسد من ميزانية الأمم المتحدة، وهو بالتأكيد النشاط الذي يشغل أقصى قدر من وقت المجلس.

والهند تساهم بقوات وضباط شرطة في عمليات حفظ السلام أكثر من أي بلد آخر. وفي ظل خدمة أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ هندي في ما يزيد على ٤٠ عملية لحفظ السلام، فإننا على درجة كبيرة من الإلمام بكل ما ينطوي عليه حفظ السلام، وما يمكن القيام به وبقدرات عمليات حفظ السلام. وقد شاركنا أيضا في الجانب المعياري لهذه المناقشة تحديدا، في المجلس وفي الجمعية العامة على السواء. وعُقدت حلقة دراسية مؤخرا في نيودلهي في إطار تقليد هذه المشاركة البناءة. وفتحت الحلقة آفاقا جديدة في الاستفادة من الخبرات العملية لحفظة السلام في مواصلة تطوير جدول أعمال حفظ السلام.

لقد بلغ حفظ السلام مرحلة النضوج. وما يزيد على ٨٠ في المائة من موارد حفظ السلام مخصص حاليا لعمليات مضى عليها أكثر من خمسة أعوام. وبينما ندشن بعثتين جديدتين – وهما من أولى العمليات الجديدة منذ سنوات عدة – يتعين علينا تقييم الحالة. وأود أن أشدد على النقاط التالية.

النقطة الأولى هي نقص الموارد ومجمل مسألة محاولتنا ببساطة أن نطلب من أفراد البعثات القيام بالمزيد من الأعمال بنفس الموارد المتاحة أو حتى بموارد أقل. وأنا أفهم المكاسب

الناتجة عن زيادة الكفاءة؛ وأفهم الحاجة إلى زيادة ضغط النفقات؛ ولكنني أعتقد أنه لا بد أن يكون من المفهوم بشكل واضح أن العمل بميزانيات هزيلة وفي ظل ولايات متزايدة باستمرار هو ببساطة أمر غير ممكن وغير فعال.

وفضلا عن ذلك، فإن الولايات يتعين أن تكون واضحة. وأشار قائد القوة من بلدي، الهند، إلى الغموض في الولايات وما يترتب عليه من أن الأفراد في أسفل سلم القيادة لا يعرفون حقا ما هو المنتظر منهم. وأعتقد أننا في المجلس مدينون لأنفسنا وللقوات التي ننشرها في الميدان بأن نكون واضحين بهذا الخصوص وأن نفهم ضرورة أن يكون هناك تمازج وتآزر بين الولايات والموارد. وفي هذا السياق، من المهم بوجه خاص أن تُنفذ عملية التفاعل مع البلدان المساهمة بقوات، والتي بدأت بالفعل، بشكل مكثف بقدر أكبر، بما يتيح لنا قدرا أكبر بكثير من الوضوح بشأن ما الذي يمكن إنتاجه وعمله فعلا بالموارد الموضوعة تحت تصرف القوة التي نعكف على إنشائها.

وأود أيضا أن أسلط الضوء على عنصر آخر هام جدا، ألا وهو، الاستعداد للعمل في إطار شراكات. وفي هذا المقام، أود أن أوجه انتباه الأعضاء إلى أفريقيا. إن ثلثي جلسات المجلس ونتائج أعماله تتعلق بأفريقيا. وهي أيضا ذات أهمية محورية لأنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام. والهند تؤيد بقوة زيادة تطوير قدرات الاتحاد الأفريقي في مجال حفظ السلام. وفي هذا الصدد، أود أن أقتبس من خطاب رئيس وزرائنا خلال مؤتمر القمة الثاني لمنتدى الهند وأفريقيا الذي عقد في أديس أبابا في أيار/مايو. فقد قال:

> ”ما فتئت الهند تدعم تطوير القدرات الأفريقية. وكرمز لالتزامنا بدعم مساعي أفريقيا من أجل إيجاد حلول أفريقية، يسعدني الإعلان عن أن الهند ستساهم بمليوني دولار في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال“.

ويتعين على الدول الأعضاء تقديم مساعدات مماثلة لبناء قدرة الاتحاد الأفريقي في مجال حفظ السلام. والهند ملتزمة أيضا بتفعيل القوة الاحتياطية الأفريقية في وقت مبكر من خلال ترتيبات تدريبية خاصة.

نعلم أن الفئات الأضعف تعاني أشد المعاناة في الصراع. فقد عانت النساء والأطفال وما زالوا يعانون معاناة رهيبة في الصراعات في جميع أنحاء العالم. والمجتمع الدولي لا يتحمل المسؤولية فحسب، ولكن من واجبه أيضا بذل قصارى جهده لضمان أمن النساء والأطفال، ولا سيما في حالات الصراع وما بعد الصراع. وقوات الجيش والشرطة الهندية، التي تضم أول وحدات مؤلفة بالكامل من النساء تنتشر تحت راية الأمم المتحدة، لن تدخر وسعا لحماية الضعفاء في مناطق عملياتها.

وختاما، أود أن أشكر قادة القوات والرجال والنساء العاملين تحت إمرتهم. إنهم هم الذين يترجمون كلام المجلس إلى أفعال. كما أود أن أشيد بحفظة السلام الذين جادوا بأرواحهم أثناء خدمة الأمم المتحدة في جهودها من أجل إيجاد عالم أفضل وأكثر أمنا.

السيدة ديكارلو (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، وإدارة عمليات حفظ السلام على الترتيب لهذه الجلسة للمجلس اليوم. كما أود أن أعرب عن التقدير لوكيل الأمين العام لوروا على قيادته الممتازة للإدارة خلال فترة مليئة بالصعاب والتحديات. ونتمنى له كل خير في مشاريعه المستقبلية.

وأود أن أشكر قادة القوات على البيانات التي أدلوا بها اليوم. ونحن نقدر للغاية الدور الذي يقومون به كل يوم في عمليات حفظ السلام. وأريد أن أغتنم هذه الفرصة

لأعرب للواء أسارتا كوفياس ولزملائي الفرنسيين عن تعاطف الولايات المتحدة حيال الإصابات التي لحقت بجنود حفظ السلام الفرنسيين في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان أمس، ونأمل أن يتعافوا بشكل كامل وسريع. وهذا بالتأكيد مثال واضح تماما للمخاطر التي يواجهها حفظة السلام يوميا أثناء اضطلاعهم بأدوارهم.

وأريد أن أقول لقادة القوات أننا نرحب كثيرا بهذه الفرصة لكي يطلعونا بشكل مباشر على التحديات والمخاطر التي يواجهونها في تنفيذ ولايات بعثات الأمم المتحدة. والمجلس يسعى إلى مواءمة ولايات البعثات بالقيادة والقدرات اللازمة لتنفيذها بنجاح. ويهمنا إلى حد كبير أن نفهم المسائل العملياتية واللوجستية والمتعلقة بالقيادة التي تواجهها البعثات. إن ما يكمن في صميم كل بعثة من بعثات حفظ السلام هو أفرادها وقدرتهم على دعم الجهود لبناء سلام أكثر استقرارا. ويهمنا أن نعرف الخطوات العملياتية المتخذة لوضع استراتيجيات على نطاق البعثة لحماية المدنيين، بما في ذلك من العنف الجنسي، ودور حفظة السلام النظاميين بوصفهم جزءا من البعثة. إننا نرحب ترحيبا حارا بمناقشة التدابير الابتكارية، مثل دوريات جمع الحطب، ومساعدي الاتصال في المجتمعات المحلية، وتخصيص الهواتف الجوالة لقادة المجتمعات المحلية والاستجابة وأفرقة التحقيق التي تضم مزيجا من المدنيين والشرطة والخبرة العسكرية.

وترقى إلى المستوى ذاته من الأهمية الثغرات التي تواجهها البعثات، والعوامل التي توسع أو تقيد فعالية القيادة في تنفيذ الولايات، سواء كانت أدوات دعم البعثات، كالعقيدة، والتدريب قبل الانتشار أو في البعثات، والأدوات التي تساعد البعثات على الأداء بكفاءة، كقدرات الإنذار المبكر، والمعلومات الاستخبارية والتحليل في الوقت المناسب، أو الأدوات التي تيسر سرعة التنقل، مثل القدرات الجوية والمسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة.

ولدي عدد من الأسئلة إلى الجنرالات. فأود أن أستمع من اللواء أسارتا عن الترسانة العسكرية لحزب الله. وقد أشار تقرير الأمين العام الصادر في ١ تموز/يوليه (S/2011/406) إلى أن حزب الله ما زال يحتفظ بترسانته العسكرية الكبيرة والمتزايدة والمخلة بالاستقرار. وأتساءل عن الخطوات التي تتخذها قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لإزالة الأسلحة غير القانونية والأفراد المسلحين في جنوب نهر الليطاني.

إنني أقدر تقديرا عاليا تركيز الفريق نيافومبا في ملاحظاته على الوجود المعزز للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. ويحدونا الأمل أن تتمكن البعثات الأخرى من تشاطر الدروس التي استخلصتها العملية المختلطة من تحقيق ذلك الوجود المعزز. وأود أن أستمع إلى تعليقه على ذلك.

وما زال يساورنا القلق البالغ إزاء فجوة القدرة المتعلقة بالأصول الجوية التي تعاني منها بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأود أن أستمع من الفريق براكاش عن تصديه لهذه المسألة – أو بالأحرى – كيف تؤثر تلك الفجوة على قدرة البعثة على تنفيذ ولايتها، كما نص عليها القرار ١٩٩١ (٢٠١١). وما هي المفاضلات فيما بين مهام البعثة، وما هي المهام التي لم تعد البعثة قادرة على القيام بها؟

وأخيرا أود أن أستمع من الفريق خالد عن التعاون فيما بين البعثات. فهناك تعاون طيب بين عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، وأتساءل عن الدروس المستفادة من ذلك التعاون، وهل يرى أن من الممكن لذلك التعاون فيما بين البعثتين أن يستخدم في أماكن أخرى.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الصين.

السيد وانغ من (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر وكيل الأمين العام لوروا على وجوده في جلسة اليوم. لقد استمعت بعناية إلى البيانات التي أدلى بها قادة قوات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وأود أن أعبر عن ترحيبي الحار بجميع قادة القوات الموجودين هنا في جلسة اليوم. إنهم يعملون في ظل صعوبات كبيرة للغاية في كل أنحاء العالم، وينفذون الولايات الموكلة من مجلس الأمن ويقدمون الإسهامات من أجل السلم والأمن العالميين. إن وفد الصين يحييهم ويحيي جميع حفظة السلام في كل أرجاء العالم.

لقد ظلت عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، على مدى أكثر من ٦٠ عاما، تقدم إسهامات عظيمة لصون السلم والأمن العالميين. وفي السنوات الأخيرة، ومع التغيرات الجارية في البيئة، باتت عمليات حفظ السلام أيضا تواجه طائفة من التحديات الجديدة.

لا توجد لدي أسئلة في هذا الوقت، ولكنني استمعت إلى بيانات قادة القوات، وأود أن أقدم بعض التعليقات من حيث المبدأ. أود التأكيد على النقاط الأربع التالية.

أولا، يجب علينا أن نعزز التنسيق بين حفظ السلام وصنع السلام. فعلى الرغم من أهمية حفظ السلام، فإنه لا يمثل حلا سحريا. والأمر الأساسي في تحقيق السلام الدائم هو تشجيع الحوار السياسي والمصالحة. ويمكن أن يؤدي الأمين العام وممثلوه الخاصون دورا اكبر في هذا المجال من خلال الوساطة.

ثانيا، من المهم تعزيز التنسيق والاتساق بين حفظ السلام وبناء السلام. وينبغي للأطراف المعنية أن توجّه اهتمامها إلى الأسباب الأساسية للصراعات وأن تتصدى لها، ولا سيما فيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية. ويجب اتخاذ نهج تاريخي لدى النظر في العلاقة بين حفظ السلام وبناء السلام، ويجب أن يكون تقسيم العمل بين حفظ السلام وبناء السلام محددا بشكل واضح. ومن الأهمية بمكان وضع صيغة لاستراتيجية الخروج في الوقت المناسب وتحسينها تدريجيا.

ثالثا، يجب علينا أن ننفذ بفعالية ولاية حماية المدنيين. ويجب أن تتحمل البلدان المضيفة المسؤولية الرئيسية عن تلك الحماية. وينبغي لعمليات حفظ السلام، وهي تنفذ ولاية حماية المدنيين، أن تتقيد بدقة بقرارات مجلس الأمن وأن تطبق مبدأ الحياد لكي لا تصبح طرفا في الصراع. وينبغي لها، في الوقت ذاته، أن تحترم سيادة البلد المضيف لكي تتمكن من أداء دور أكبر لتعزيز المصالحة السياسية والوطنية.

رابعا، يجب أن نقوي مهمة بناء القدرات لدى عمليات حفظ السلام. ويحدونا الأمل أن تزيد البلدان التي لديها الموارد والقدرات الفنية للقيام بذلك من مساهماتها لتوفير الموارد والضمانات الفنية لعمليات حفظ السلام. إننا ندعم جهود الأمم المتحدة لتعزيز سرعة وكفاءة انتشار عمليات حفظ السلام وجعل ألأهداف أكثر تحديدا وأكثر مرونة، وتعزيز التنسيق والشراكة مع البلدان المضيفة والمنظمات الإقليمية.

السيدة زيادة (لبنان) (تكلمت بالإنكليزية): أود، بادئ ذي بدء، أن أعبر عن تقديرنا لكم، سيدي، على تنظيم هذه المناقشة الهامة. كما أود أن أتقدم بالشكر إلى وكيل الأمين العام لوروا على عمله الجدير بالثناء على رأس إدارة عمليات حفظ السلام، وإلى قادة القوات لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور،

وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا على بياناتهم الشاملة.

ويؤمن لبنان أن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تقتضي إقامة الشراكة فيما بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات والبلدان المضيفة. وبعد الاستماع بعناية إلى بيانات قادة القوات، أود أن أحييهم على تفانيهم وخدمتهم للسلام. ويتيح لنا هذا التفاعل المباشر فرصة لفهم الاحتياجات الملحة في الميدان، ويساعد المجلس، بدوره، على الاستجابة على نحو أفضل لتلك الاحتياجات.

أود أن أتقدم بسؤالين. ويشبه الأول السؤال المقدم من وفد الولايات المتحدة عن التعاون بين بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والبعثة المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. ولعل الفريق نيامفومبا يستطيع أن يطلعنا على أفكاره بشأن التحديات اللوجستية التي تواجه البعثة المختلطة.

وفيما يتعلق بمنطقتنا، الشرق الأوسط، فإن إنهاء الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين وسوريا وفي الأجزاء المتبقية من لبنان – وهو السبب الأساسي للصراع – هو الشرط الأساسي لأي حل شامل وللخروج الناجح لبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

لقد أشار الجميع إلى ما حدث أمس في جنوب لبنان. وعندما تتعرض بعثة من بعثات حفظ السلام إلى اختبار ويقع عليها هجوم، فإن التضامن والعزيمة تظلان الوسيلة الأساسية الوحيدة لوضع حد لأي نوع من التكرار. وفي هذا السياق، عبر لبنان عن إدانته القاطعة للهجوم. وأكتفي بالإشارة هنا إلى أن رئيس جمهورية لبنان، العماد ميشال سليمان، أصدر بيانا أدان به الهجوم وحث السلطات على ”مضاعفة الجهود للكشف عن المرتكبين ومعاقبتهم“.

قال الرئيس ذلك في بيروت، وهنا في نيويورك، أيد وفد بلدي البيان الصحفي الذي أصدره مجلس الأمن لإدانة الهجوم (SC/10341). ويعبر وفد بلدي عن تعاطفه الصادق مع حفظة السلام الجرحى وأسرهم، ونحن نثق بأن اللواء أسارتا كويفاس سينقل تقديرنا البالغ إلى الرجال والنساء العاملين في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

وبعد مرور خمس سنوات تقريبا على اتخاذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، تظل حكومة لبنان ملتزمة بقوة بتنفيذ ذلك القرار تنفيذا كاملا. إننا نهيب بالمجتمع الدولي أن يضع حدا للانتهاكات الإسرائيلية لسيادتنا عن طريق البر والبحر والجو. يشير الأمين العام إلى هذه الانتهاكات في تقريره الأخير (S/2011/406)، ويدعو إلى وقفها فورا لأنها لا تقوض تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) فحسب، بل أيضا عمل ومصداقية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وسلطة القوات المسلحة اللبنانية.

وبعد يومين فقط من التصويت على الثقة في الحكومة الجديدة، زار رئيس وزراء لبنان جنوب لبنان ومقر القوة المؤقتة. وخلال تلك الزيارة، اعترف بالدور الهام الذي تضطلع به القوة المؤقتة فيما يتعلق بتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وفي ذلك الصدد، أرسلنا رسالة قبل يومين، طلبنا فيها تجديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة دون إدخال أي تعديلات على ولايتها.

وعندما تكلم اللواء أسارتا كوبياس عن الحوار الاستراتيجي والتعاون، أشار إلى المشاورات التي جرت في الأسبوع الماضي. وأود أن أكرر أمام المجلس رأي وفد بلدي بخصوص هذا الأمر. فالجيش اللبناني يشارك بشكل كامل في حوار استراتيجي مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة. ويثني لبنان على جهود وتضحيات القوة المؤقتة العاملة في جنوب لبنان، ويعرب عن تقديره لجميع البلدان المساهمة فيها. كما يعلق

أهمية كبيرة على تعزيز التنسيق والتعاون مع القوة المؤقتة، وفقا لقواعد الاشتباك المتفق عليها، من أجل ضمان التنفيذ السليم للمهمة الموكلة إليها. والمساعدة في بناء قدرات القوات المسلحة اللبنانية أمر ضروري. فمن شأن جيش لبناني قوي أن يمكن الحكومة اللبنانية من الاستمرار في بسط سلطتها على أراضيها.

وأود أن أوجه سؤالاً إلى اللواء أسارتا كوبياس. فما هي، في رأيه، الطريقة المثلى لمنع الاستخدام غير المتناسب للقوة من جانب إسرائيل على طول الخط الأزرق، على غرار ما حدث في يوم ١٥ أيار/مايو، عندما أطلقت النار على المتظاهرين المدنيين، على الرغم من أنهم لم يعبروا الخط الأزرق؟

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أقترح أن نوقف قائمة المتكلمين وننتقل إلى قادة القوات. أعطي الكلمة أولا للفريق براكاش.

الفريق براكاش (تكلم بالإنكليزية): من بين السؤالين الاثنين اللذين وجها إليّ، كان أولهما، الذي طرحه غابون، يتعلق بتقييمي للتهديد الذي يشكله جيش الرب للمقاومة في المنطقة، ومدى التعاون فيما بين البعثات الأقاليمية من أجل تحييده.

فالتهديد الذي يشكله جيش الرب للمقاومة في جمهورية الكونغو الديمقراطية حقيقي. فعلى الرغم من أن عدد مقاتليه قليل، فإن إزالة التهديد الذي يشكله لن تتم بالتمني. وتشير التقارير التي نتلقاها إلى ما يتراوح بين ١٥ و ٢٠ حادثة شهرياً لنشاط جيش الرب للمقاومة. وعلى مدى فترة من الوقت، خفّت وحشية الهجمات وانخفض عدد القتلى وتقلص عدد المدنيين الذين يتم اختطافهم إلى حد كبير. ويمكن أن يعزى هذا الانخفاض في نشاط جيش الرب للمقاومة، بشكل كبير، إلى عدد من العمليات الاستباقية التي تنفذها بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في المنطقة.

بيد أنني أود أن أؤكد من جديد أن التهديد حقيقي ولا يمكن إزالته بالتمني. والحقيقة هي أن تضاريس المنطقة وعرة، وينشط فيها عدد قليل من المقاتلين، وأن المناطق التي ينشطون فيها لا يمكن الوصول إليها، بينما يسهل اختراق الحدود. فقد أنشأنا مركزاً للعمليات الاستخباراتية المشتركة في دونغو، بدأ العمل فيه هذا العام، مما يمثل خطوة نحو تبادل المعلومات بين الشركاء: قوات الدفاع الشعبية الأوغندية، والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثتنا – بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي شهر أيار/مايو أيضاً، عقدنا مؤتمراً لقادة قوات البعثات المشتركة في عنتيبي، تبادلنا فيه المعلومات عن جيش الرب للمقاومة. غير أن هذا ليس كافياً، فهناك مجال أوسع لتبادل المعلومات والقيام بعمليات أكثر فعالية ضد جيش الرب للمقاومة، شريطة أن تتوفر لنا الموارد الملائمة للقيام بذلك.

وكان السؤال الثاني بشأن الفجوة القائمة لدينا في أصول الطيران والكيفية التي تؤثر بها تلك الفجوة على أداء البعثة. وعدم توافر أصول الطيران، سواء في مجال الطائرات العمودية الخدمية أو الطائرات العمودية الهجومية، يشكل مصدر قلق كبير للبعثة. فمع مرور السنوات، تحول ذلك النشاط السلبي غرباً، بعيدا عن القطاع الشرقي لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وأكثر نحو الأدغال، أي إلى المناطق التي لا يمكن الوصول إليها إلا بواسطة الطائرات العمودية. ويدرك المجلس جيدا أنه لا توجد هياكل أساسية للطرق في جمهورية الكونغو الديمقراطية. واليوم، فإن ٣١ قاعدة فحسب من جملة ٩٣ قاعدة عسكرية أنشأناها في البلاد، مدعومة جواً، ويمثل ذلك ثلث القواعد العاملة مؤقتاً، وهي تقع في مناطق لا يمكن إيصال الإمدادات اللوجستية إليها إلا

بواسطة أصول الطيران. وإذا لم تتوفر لنا أصول الطيران الملائمة لدعم تلك القواعد، فإننا لن نتمكن من إنشاء المزيد من القواعد المطلوبة في المناطق التي يتعذر الوصول إليها فحسب، بل سنواجه صعوبة حتى في دعم القواعد الموجودة حالياً البالغ عددها ٣١ قاعدة.

وافتقارنا للطائرات العمودية الهجومية منذ ٤ نيسان/أبريل، خفض بشكل كبير قدرتنا على ردع القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في مقاطعتي كيفو. وليست لدينا القدرة على اتخاذ أي إجراءات استباقية ضد الجماعات المسلحة في مقاطعتي كيفو. وإذ تقترب الانتخابات، فإننا نشعر بأن الطلبات المستقبلية على أصول الطيران سترتفع كثيراً. وسوف يكون هناك تضارب بين تلبية متطلبات حماية المدنيين ونقل المواد الانتخابية. وبذلك تكون قدراتنا قد استنفدت تماماً. وينتابني شعور في هذه المرحلة بأن قدرتنا على أداء مهامنا الأساسية في مجال حماية المدنيين ستكون مقيدة كثيراً أيضا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أذكّر المجلس بتأخر الوقت. فالعسكريون يُعرفون بالاختصار. ولست أدري ما إذا كان يمكن أن ينطبق الوصف ذاته على الدبلوماسيين. وأناشد المجلس الاستفادة المثلى من الوقت المتاح لنا وأن نختصر في جميع بياناتنا. فلا يزال هناك سبعة من أعضاء المجلس يرغبون في التكلم، وينبغي أن نقصر بياناتنا على ما هو ضروري للغاية في الوقت المتبقي.

أود أن أنتقل الآن إلى اللواء أسارتا كوبياس.

اللواء أسارتا كوبياس (تكلم بالاسبانية): أود أن أجيب عن الأسئلة بلغتي الإسبانية، حتى أستجيب بشكل أكثر دقة.

بموجب ولايتنا، بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، تقع المسؤولية الأساسية عن كفالة عدم وجود أي نوع من الأسلحة عدا أسلحة القوات المسلحة اللبنانية وبعثة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في منطقة عمليات البعثة على عاتق حكومة لبنان والقوات المسلحة اللبنانية. بموجب ولايتنا، لا تستطيع البعثة دخول المنازل الخاصة أو الممتلكات الخاصة إلا إذا كان هناك دليل موثوق وتهديد مباشر يتعلق بانتهاك القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

تتكون قواتنا التي تنتشر في جنوب لبنان، بين نهر الليطاني والخط الأزرق، من حوالي ٥٠٠ ١٢ جندي وأكثر من ٠٠٠ ١ مدني. ويشارك أولئك الجنود، وهم من أكثر من ٣٥ بلدا مختلفا، فيما بين ٠٠٠ ١٠ و ٠٠٠ ١٢ نشاط عملياتي في الشهر. وخلال تلك الأنشطة العملياتية، اكتشفنا، في خمس سنوات منذ اعتماد القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، مخازن ذخيرة وملاجئ محصنة وأسلحة، لكن كل ذلك يرجع إلى ما قبل الصراع – حرب عام ٢٠٠٦. وحتى الآن أيضا، آخذين في الاعتبار أننا لا نستطيع دخول الممتلكات الخاصة أو تفتيش المنازل – وهو التزام على الحكومة اللبنانية والقوات المسلحة اللبنانية – ليس ثمة دليل على الاتجار غير المشروع بالأسلحة. ما أعنيه بذلك أنه لا أنا شخصيا ولا أي من جنودي رأينا الترسانات المشار إليها. نود أن نراها لتحديد إذا كانت موجودة فعلا.

أود أن أقول أيضا إن آخر إطلاق للصواريخ من منطقة عملياتنا ضد إسرائيل وقع في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، حتى الآن ولقرابة عامين الآن، وبفضل جهود سكان الجنوب والقوات المسلحة اللبنانية والبعثة، استمر توقف الأعمال العدائية و لم يحدث إطلاق للصواريخ على إسرائيل.

انتقل إلى السؤال الثاني، الذي سأله ممثل لبنان، أود أن أشير إلى التوصيات التي قدمتها البعثة إلى الطرفين بعد الحوادث المأساوية التي وقعت في ١٥ أيار/مايو، يوم النكبة، هذا العام. تشمل تلك التوصيات أن السلطات اللبنانية هي

وحدها المسؤولة عن القانون والنظام داخل لبنان، وأن عليها أن تتخذ الإجراءات الضرورية لمنع الحوادث على طول نهر الليطاني، الذي كما هو معروف جيدا، يمثل منطقة بالغة الحساسية، حيث وقعت معظم الحوادث وكان خط انسحاب القوات الإسرائيلية منذ عام ٢٠٠٠. ولذلك فإن الشيء الضروري هو وجود رقابة شاملة للسكان.

وقد ذكرنا أيضا في توصياتنا، التي سأقرؤها حرفيا، أنه ينبغي للقوات الإسرائيلية أن تمتنع عن الرد في هذه الحالات، إلا إذا كانت ثمة حاجة واضحة لدفاعها المباشر عن النفس، على أن يؤخذ في الاعتبار أن البلدين، لبنان وإسرائيل، لهما حق الدفاع عن النفس. لكن يجب ألا تلجأ قوات الدفاع الإسرائيلية إلى الاستخدام المفرط للقوة ويجب أن تتخذ دائما الإجراء الذي يتناسب مع الجرم، ولذلك ينبغي أيضا أن تشمل معدات ووحدات وخبراء للسيطرة على المتظاهرين ومكافحة الشغب.

وذكرنا أيضا أن البلدين – إسرائيل ولبنان – يجب عليهما في هذا النوع من الحالات استخدام قوات مدربة ومجهزة على النحو المطلوب لمحاولة منع وقوع هذا النوع من الحوادث. وفي الاجتماعات الثلاثية وفي الاجتماعات التي أعقدها مع الطرفين، أقول الشيء نفسه دائما:

(تكلم بالإنكليزية)

لا تعطي ولا تأخذ.

(تكلم بالإسبانية)

لا تستفز ولا ترد على أي استفزاز. تلك هي أفضل وسيلة لتفادي الحوادث على طول نهر الليطاني.

أعتقد أنني أجبت عن الأسئلة، لكن إذا كانت ثمة حاجة إلى مزيد من الإيضاحات، يسعدني أن أقدمها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للفريق نيامفومبا، الذي وجه إليه سؤالان.

الفريق نيامفومبا (تكلم بالإنكليزية): وجه لي سؤالان، سؤال من ممثل الولايات المتحدة الأمريكية والآخر من ممثل لبنان.

سؤال الولايات المتحدة الأمريكية هو ما إذا كنا نستطيع تشاطر خبرتنا مع البعثات الأخرى. في الواقع، هذا أمر ذو أهمية كبيرة، وجزء من هدف اجتماعنا هنا في نيويورك، من بين أهداف أخرى، هو تشاطر خبراتنا مع البعثات المختلفة. لكن بالإضافة إلى هذا، فإن لدينا أيضا منتدى، تحديدا هو ما نسميه بالتعاون بين البعثات. وأعرب عن تقديري للفريق باركاش، الذي استضاف اجتماع قادتنا الإقليميين في عنتيبي في أيار/مايو. سنحيط علما بذلك وسنواصل تشاطر خبراتنا مع البعثات الأخرى، خاصة تلك التي لديها ولاية لحماية المدنيين. ونرحب أيضا بالخبرات الأخرى من البعثات الأخرى.

وبالنسبة لمسألة التحديات اللوجستية الرئيسية التي تواجه بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور، ذكرت بالفعل بعضها، لكن، كي أكون أكثر تحديدا، فإن أحدها هو خطوط الإمداد الطويلة. يعلم جميع الحاضرين أن الميناء البحري الرئيسي يوجد في بورسودان، التي تبعد ٢ ٠٠٠ كيلومتر عن دارفور، مع قلة البنية التحتية أو انعدامها. وبالنسبة لعملياتنا، فإن، أكبر عقبة هي انعدام البنية التحتية في الميدان. خلال موسم الأمطار، كما ذكرت سابقا، تقل في الواقع دورياتنا وأنشطتنا بدرجة كبيرة نظرا لعدم إمكانية الوصول إلى المناطق. وحتى وأنا أتكلم، انخفضت دورياتنا اليومية من ١٦٠ إلى ١٠٠ بسبب محدودية الوصول إلى الطرق.

وأخيرا، هناك مسألة تتعلق بقدرة الطيران. لا تزال هناك فجوة كبيرة في ما يتعلق بالطائرات الهليكوبتر للخدمات. وأغتنم هذه الفرصة لتوجيه نداء إلى أولئك الذين يملكون وسائل لدعم البعثة لإتاحة بعض تلك القدرات، لأنها في الواقع ستحقق الكثير لتعزيز قدرات البعثة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للواء خالد.

اللواء خالد (تكلم بالإنكليزية): وجهت لي أسئلة من جانب ممثلي الولايات المتحدة الأمريكية ولبنان. أعتقد أن التعاون بين البعثات يكتسي أهمية كبيرة. أقول ذلك لأن إدارة عمليات حفظ السلام ليس لديها احتياطي، ونظرا لعدد البعثات في أنحاء العالم، ليس لديها قوات كافية للتعامل مع كل احتمال غير منظور.

اسمحوا لي أن أخبر المجلس أنني سأتحدث إلى اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام غدا بشأن نفس الموضوع، الذي أولتني إياه إدارة عمليات حفظ السلام، وسأتناول تلك المسألة بالتفصيل في كلمتي غدا.

لكن بهدف الرد بإيجاز في ما يتعلق بالدروس المستفادة: أرسلنا كتيبة مشاة وطائرات هليكوبتر من طراز إم آي-٨ إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في تشرين الثاني/نوفمبر. عادت كتيبة المشاة في كانون الثاني/يناير، وعادت طائرات الهليكوبتر للخدمات في حزيران/يونيه، وأرسلت طائرات الهليكوبتر المقاتلة في آذار/مارس ولا تزال هناك. ويسعدني أن أبلغكم أن كلا من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا تستخدمان تلك الطائرات الهليكوبتر من طراز إم آي-٢٤ في المهام المشتركة والدوريات المشتركة على الحدود.

وإذ أنتقل إلى الدروس المستفادة، فهي في الواقع تقع تندرج في إطار أربعة عناوين أو شواغل رئيسية: الطابع القانوني واللوجستيات والقدرات العسكرية والتنسيق. وسأتطرق بإيجاز إلى كل واحد منها.

أعني بالطابع القانوني توفير الوقت في آخر دقيقة فيما يتعلق بشواغل البلدان المساهمة بقوات. وينبغي أن يشكل هذا الأمر جزءا من مذكرات التفاهم.

وفيما يتعلق باللوجستيات، فإنه يتعين على البعثات أن تقوم بالتنسيق وربما تعالج في بعض الأحيان إنزال حصص الإعاشة أو الوقود قبل الشروع في البعثات كي لا تواجه القوات القادمة أية مشاكل. وعلى صعيد إدارة عمليات حفظ السلام في مقر الأمم المتحدة، يجب تطبيق استراتيجية شاملة – وأنا متأكد أن الأمر كذلك. ولا بد من استعراضها دوريا بالتشاور مع جميع البعثات التي أنيطت بها مهمة التعاون فيما بين البعثات. وقد لا تكون هناك حدود كبيرة في جميع حالات التعاون فيما بين البعثات، وقد لا تكون حالة الطرقات جيدة أو قد لا يكون هناك طرقات على الإطلاق، ولذا يجب القيام بهذا الأمر عن طريق البر والجو والبحر وذلك لتجنب أية تأخيرات غير ضرورية في آخر دقيقة، وهي عادة مرحلة حرجة. ويجب تحديد اللوجستيات على نحو واضح.

ولتحسين التنسيق، لا بد أن يكون لدى جميع هذه البعثات خلايا للتنسيق فيما بين البعثات، ينبغي أن تواصل الاتصال فيما بينها بغية تحقيق تحسين التنسيق والبقاء على علم بآخر التطورات.

وأخيرا وليس آخرا، في حالات اختلاف اللغات المستعملة في البعثات والبلدان المعنية، يجب أن يكون هناك فريق من المترجمين الشفويين لكفالة ألاّ تواجه القوات مشاكل عند وصولها وأن يجري استعمالها على نحو فعال.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد سانغكو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد ألان لورو ورئيس مكتب الشؤون العسكرية والفريق بابكار غاي وقادة القوات على بياناتهم المستنيرة هذا الصباح.

نرحب بقادة القوات الذين انضموا إلينا اليوم في المجلس. إن نيويورك بعيدة حقا عن ميدان المعركة، ولذا فهذه فرصة ثمينة حقا أن نسمع مباشرة من القيادة العسكرية من الميدان. ونرى أن هناك جدوى من عقد هذه الجلسات بصورة منتظمة، ونشكر الوفد الألماني على هذه المبادرة.

لقد بيّن مجلس الأمن بكل وضوح في الماضي – وتؤيد جنوب أفريقيا تأييدا تاما هذا الرأي – أن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تنشر فقط باعتبارها مصاحبة للاستراتيجيات السياسية لحل الصراعات وليس بديلا عنها.

لقد أصبح حفظ السلام على مرّ السنين مهمة معقدة ومتعددة الجوانب بسبب الطبيعة المتغيرة للصراعات. وندرك الآثار والتحديات الكبيرة السائدة في حقبة الصراعات داخل الدول. وفي معظم الحالات، يكون لدى الأطراف المتحاربة ما يكفيها بصورة متزايدة من الموارد والتجهيزات وغالبا ما تمارس نفوذا كبيرا ولا تلتزم بقواعد الاشتباك. ولم تعد المناطق المتضررة من الصراعات مجرد دول منهارة؛ فهي تملك قدرات عسكرية قوية وقيادة سياسية صارمة.

واستجابة لتلك التحديات، يتعين على الأمم المتحدة أن تتصرف بالدينامية والسرعة اللازمتين. ولذا من الجوهري بالنسبة لنا في المجلس والقيادة السياسية والعسكرية للأمم المتحدة في الميدان أن نهتم باستمرار بحشد الدعم السياسي من جميع أصحاب المصلحة والاستمرار فيه – لا سيما من تلك الدول التي يأذن مجلس الأمن بولايات لبعثات حفظ السلام فيها واحترام سيادة جميع الدول.

وعلى المجلس أيضا أن يضطلع بدور هام بصورة خاصة من خلال مدة البعثة لدعم الجهود المبذولة لتحسين التعاون والتنسيق مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والشركاء الآخرين. واستجابات المجلس للأزمات في القارة الأفريقية تذكير دائم بالحاجة المستمرة إلى المزيد من التعاون والتنسيق مع المنظمات الإقليمية، خاصة الاتحاد الأفريقي. ولا بديل عن القيادة والحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية.

واليوم يتعين علينا أن نفكر، في جملة أمور، في قدرتنا على الاستفادة إلى أقصى حد من المظلة الأمنية التي توفرها عمليات الأمم المتحدة والتوصل إلى حلول سياسية للصراعات. وعلى المجلس أن يعتمد استراتيجيات متسقة وشاملة من شأنها أن تترجم بصورة فعالة ولايات عمليات حفظ السلام إلى نتائج واضحة وذات مصداقية ويمكن تحقيقها. ويتعين علينا أن نفكر في كفالة أن تتوفر للبعثات الموارد الكافية وأن تكون مستعدة على نحو كاف وتنشر في الوقت المناسب بالقوة والقدرة العملياتية المرغوب فيهما. وينبغي أن نكفل أن تكون آليات الرصد والتقييم لعمليات حفظ السلام كافية، وأن يكون المجلس مدركا بما فيه الكفاية لما يترتب على قراراته من آثار على الموارد والدعم الميداني.

هذه مجرد بعض المسائل الهامة التي يمكن أن تساعد جهودنا الجماعية في فهم التحديات التي نواجهها على الصعيد العسكري لعمليات حفظ السلام بجميع أطيافها. ونعتقد أنه بمعالجة هذه المسائل بصورة جماعية سنقدم إسهاما كبيرا في تحسين الأداء العام لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

إن حماية أرواح المدنيين العاديين الذين يشكلون في كثير من الأحيان الضحايا الأبرياء لانعدام الاستقرار والاضطرابات في مناطق الصراع مسألة في غاية الأهمية. وينص القانون الدولي على أن المسؤولية الرئيسية عن حماية

المدنيين تقع على عاتق الدول. وحماية المدنيين، بطبيعتها، حساسة من الناحية السياسية، ومع ذلك فهي مهمة مقررة أساسية وحيوية. ونظرا لطبيعة الصراعات الأخيرة، أصبحت حماية المدنيين ضرورية وأصبح الدور الذي تضطلع به المنظمات الإقليمية والمجتمع الدولي أكثر أهمية.

ويساورنا القلق حيال الجهود القائمة لمعالجة النقص في الأصول العسكرية مثل الطائرات العمودية. وليس في وسعنا أن ننشر قوات عسكرية في أراض أجنبية ثم نتوقع منها أن تكون في كل مكان فورا بدون الموارد اللازمة، أو في بعض الحالات، عندما لا تعمل بكامل قوتها. إننا مدينون لقواتنا في الميدان بكفالة حصولها على المستوى المرغوب فيه من الدعم.

ومع ذلك، يجب علينا أن نشدد دائما على أهمية أن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تعمل دائما وفقا لمبادئ الحياد المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة وبموجب القانون الدولي وقانون حقوق الإنسان.

وفي الختام، يشيد وفد بلدي بجميع الرجال والنساء العسكريين الذين خدموا وما زالوا يخدمون في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ونثني على تفانيهم وشجاعتهم. ونشيد بالذين جادوا بأرواحهم في خدمة السلام والبشرية.

السيد بون (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أيضا أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة، التي أصبحت سمة عادية، إذ أنها تتيح فرصة نادرة لكنها ثمينة لتبادل الآراء مع قادة القوات في الميدان والاستماع إلى وجهات نظرهم.

وأشكر إدارة عمليات حفظ السلام وقادة قوات منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا على إحاطاتهم الإعلامية.

أولا، أود أن أذكّر بالتزام فرنسا بحفظ السلام، الذي هو أحد أهم أنشطة الأمم المتحدة وأكثرها رمزية بالتأكيد. وهنا أود، بادئ ذي بدء، أن أشيد بالعمل الرائع الذي قام به أصحاب الخوذ الزرقاء في الميدان في ظروف غالبا ما تكون صعبة وخطيرة، حيث لا أحد غيرهم يذهب إلى هناك، وذلك لتنفيذ الولايات التي تجسد تعقيداتها بصورة مباشرة الأزمات التي تسعى منظمتنا للتصدي لها.

وترغب فرنسا في مواصلة المشاركة في الجهود لتحسين أداء عمليات حفظ السلام. ومنذ إنشاء هذه العمليات وهي تشكل الأداة المميزة التي يمارس المجلس من خلالها مسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. ولذا فإن تحسين فعالية هذه العمليات قضية استراتيجية بالنسبة لفرنسا.

وفي إطار متابعة المبادرة التي قدمتها فرنسا والمملكة المتحدة في عام ٢٠٠٩، لا يزال هدفنا هو تحسين الرصد السياسي والعسكري للعمليات من طرف مجلس الأمن، وذلك لكفالة زيادة الفعالية في الإدارة اللوجستية والمالية للعمليات وتوضيح المبدأ المتعلق بعدد من المسائل المعقدة مثل حماية المدنيين وتوضيح الولايات وترشيدها بقدر الإمكان حسب الاقتضاء. ذلك هو الغرض من المشاورات المنتظمة التي يعقدها المجلس حول المسائل المتداخلة المتعلقة بحفظ السلام. ونعتقد أن هذه المشاورات ينبغي أن تستمر.

بالنظر إلى جميع المسائل التي أثرتها، نعتقد أننا أحرزنا تقدماً. ونرحب على نحو خاص بتنفيذ الاستراتيجية العامة للدعم الميداني. ونود أيضاً أن نرحب بتقرير الفريق الاستشاري الرفيع المستوى عن تعزيز القدرات المدنية في حالات ما بعد انتهاء الصراع (S/2011/85). ونعتقد أنه

سوف يجعل من الممكن تعديل الطريقة التي تسير بها عمليات حفظ السلام فيما يتعلق بمسائل مهمة مثل الأثر الاقتصادي للعمليات على التنمية الوطنية ودور المرأة في حفظ السلام.

وهكذا فإننا سنواصل عملنا، خاصة في مجال تعزيز التسلسل القيادي في عمليات حفظ السلام، وتحسين التعاون مع البلدان المساهمة بقوات، والإعداد لمتابعة مالية أشد صرامة في دعم حفظ السلام. وأشير إلى أن ميزانية عمليات حفظ السلام قد ارتفعت في السنوات الأخيرة. وإذا صح القول إن الاحتياجات كان لها دور كبير في هذا الارتفاع، فصحيح أيضاً أن من الضروري، في هذا الجو المالي المضغوط بالنسبة للجهات المساهمة بالأموال، أن تكون لدينا الوسائل الكفيلة بإدارة الميزانية بطريقة مسؤولة ومنضبطة.

لدي أنا أيضاً بعض الأسئلة التي أريد توجيهها إلى قادة القوات الموجودين بين ظهرانينا اليوم. أولاً لدى سؤال عام. هل جهود الإصلاح المبذولة في نيويورك انعكست في الميدان؟ هل تغيرت الممارسات على أرض الواقع نتيجةً للقرارات المتخذة أو التوصيات التي قدمت في هذا المجلس؟ كيف يمكن لنا في مجلس الأمن أن نضع في الحسبان الآراء الواردة من الميدان وتعقيبات قادة القوات؟

على نحو أكثر تحديداً، لدى أسئلة أود توجيهها إلى اللواء أسارتا كوبياس عن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. نحن أيضاً ندين بشدة، بالطبع، الهجمات على قوات هذه القوة. ونقدر التضامن الذي جرى الإعراب عنه عقب هجوم الأمس، الذي راح ضحيته عدد من جنودنا. وبالطبع، لا نسمح بأن يتعرض أمن وسلامة موظفينا العسكريين والمدنيين المنشورين في لبنان للمزيد من التهديد. ونتفهم صعوبة المهمة الموكلة، لكن ماذا يمكننا أن نفعل لنكفل حماية أفضل لجنودنا في الميدان؟ وكذلك، كيف يمكن أن نحسن التعاون مع القوات المسلحة اللبنانية؟ وكيف نكفل أن يتم تدريجياً نقل المهام التي تؤديها القوة المؤقتة حالياً؟

أما السؤال الذي أوجهه إلى قائد بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية فيتعلق بملاءمة استراتيجية حماية المدنيين في السياق الحالي للإعداد للانتخابات. في هذا الجو الذي يسبق إجراء الانتخابات، هل ثمة حاجة إلى تغيير النهج الذي تتبعه القوة واستراتيجيتها لحماية المدنيين، في ضوء المعوقات التي أُبلغنا بها؟

السيد باربالیتش (البوسنة والهرسك) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أشكركم، سيدي، على تنظيم هذه الإحاطة الإعلامية. ونشكر الأمين العام على تعليقاته، ونشكر القادة العسكريين لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، والعملية المختلطة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، على ملاحظاتهم العميقة. كما نرحب بحضور قادة عسكريين آخرين في بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، ونثني على التزامهم وجهودهم، كما نثني على العمل المتميز الذي يقوم به كل العاملين في بعثات حفظ السلام.

من المسائل المتكررة في المناقشات بشأن حفظ السلام ضرورة أن يعهد المجلس لبعثات حفظ السلام بولايات واضحة وذات مصداقية وممكنة التحقيق، مع توفير الموارد الكافية لها حتى تتمكن من الوفاء بالمهام المنوطة بها بموجب ولاياتها. لهذا فإن توفير المعلومات اللازمة والجيدة التوقيت للمجلس أمر لا بد منه لاتخاذ القرار. ولأجل تلك الغاية، نؤكد على ضرورة أن ينعكس كل قرار بشكل واضح ودقيق في مفهوم العمليات أثناء تنفيذه.

صدرت منذ بداية العام وثائق مهمة عن العلاقة المتشابكة بين حفظ السلام وبناء السلام وبين الأمن والتنمية.

ويجب أن تحدد مناقشة هذه المسائل الطريقة العملية للتصدي للتحديات والمعوقات الرئيسية وأن تقترح الحلول لتنمية القدرات والتنسيق والتوجيه الميداني.

يمكن لتزايد تعقيد المهام الموكلة إلى بعثات حفظ السلام، وندرة الموارد الخاصة، لا سيما قدرات الدعم المدني، أن تهدد نجاح البعثة. ونعتقد أن الأنشطة الجارية فيما يتعلق بتوصيات هذه الدراسة والنقاشات بشأنها ينبغي أن تقود إلى تحسينات ملموسة وإلى اقتراحات عملية ومجدية في هذا المجال. علاوة على ذلك، ينبغي أن يؤدي التعاون بين إدارة حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني إلى إيجاد حلول عملية، وإحداث تغييرات إيجابية، ونتائج محسوسة على أرض الواقع.

في هذا الصدد، نشير إلى أهمية التعاون والتشاور وتبادل الآراء مع البلدان المساهمة بقوات عسكرية وقوات شرطة. ومن الضروري تعبئة دعم الدول الأعضاء للتعامل مع نهج موجه نحو تعزيز الكفاءة يركز على المهارات والمعدات والقدرات.

من الثابت أن البعثات التي لديها ولايات حماية تشتمل على أنشطة مختلفة تهدف إلى كفالة سلامة السكان المدنيين وحمايتهم الجسدية. ويتسم جمع المعلومات، والبيانات الدقيقة والجيدة التوقيت عن الحالة والظروف المحلية، وتحليلها، بأهمية حاسمة. لكن ينبغي أن تتوفر للبعثات الموارد اللازمة لتحليل تلك البيانات والمساعدة في إعادة تهيئة بيئة تكون فيها الدولة المستضيفة قادرة على ممارسة مسؤوليتها الأولية في حماية مواطنيها. ويشمل هذا الجانب بالتأكيد عمليات أخرى – مثل نزع السلاح، والتسريح وإعادة الإدماج، وإصلاح القطاع الأمني، ودعم العمليات الانتخابية، وتمكين المجتمعات المحلية – من أجل تيسير الانتقال إلى بناء سلام مستدام.

يجب تنسيق الحاجة إلى تنفيذ استراتيجية خروج فعالة مع جودة الموظفين والمعدات وربطها بالولايات التشغيلية والأهداف المقابلة. كما يجب إيلاء الاعتبار للحساسيات الثقافية في منطقة الانتشار بهدف تفادي حالات سوء الفهم غير الضرورية بين البعثة والبلد المستضيف ومجتمعاته.

لقد شهدنا في هذا العام صدور الإذن بعمليتين جديدتين: قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان. وترى البوسنة والهرسك أن على المنظمة أن تبذل قصارى جهدها في الأداء من أجل تطبيق خبراتها والدروس المستفادة من بعثات حفظ السلام السابقة، ويجب على المجلس في نفس الوقت أن يوفر للبعثات ما تحتاج إليه من التوجيه الاستراتيجي والدعم الكافي. وفي ذلك الصدد، يجب أن تسهم البعثة في جنوب السودان في تحسين قدرات الحوكمة وسيادة القانون.

بلا شك، للولاية أهمية حيوية في توفير التوجيه لإعادة التشكيل المستقبلية للبعثة. ويجب وضع التطورات على أرض الواقع في الحسبان، مما يجعل ولاية البعثة أكثر واقعية وقابلية للتحقيق.

أخيراً، نشدد على أن بعثة حفظ السلام تشكل جزءاً من الحل السياسي للصراع، بيد أن ذلك لا يمكن أن يكون بديلاً عن الحل. وبالتالي، يجب تعزيز الأنشطة التي تجري على أرض الواقع، إلى جانب تعزيز جهود الدبلوماسية الوقائية، والإنذار المبكر أو التوسط لحل الصراع، والتركيز على الأولويات الوطنية والجهات الفاعلة الوطنية. يجب أن يكون التنبه لتلك الجوانب جزءاً لا يتجزأ من أي بعثة لحفظ السلام لتجنب عودة الصراع، والإسهام في تنمية البلد، وإحلال السلام الدائم فيه، وفوق ذلك، ضمان الأمن الدولي.

السيد تاثام (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): سأحاول أن أوجز بقدر كبير. أشكر السفير فيتيغ على

دعوته وكيل الأمين العام لو روا، وقادة القوات في العملية المختلطة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان إلى تقديم إحاطات إعلامية للمجلس. أود أن أشكرهم على ما أدلوا به من وجهات نظر عميقة هذا الصباح، وفوق ذلك أشكرهم على أدائهم، كقادة عسكريين ومفوضي شرطة، وعلى العمل الشاق الذي يؤديه جميع النساء والرجال العاملين تحت قيادتهم، وكثيراً ما يكون ذلك في ظل ظروف صعبة ومخاطر شخصية كبيرة. لقد انعكست هذه المخاطر في الهجمات الأخيرة التي تعرضت لها قوة الأمم المتحدة المؤقتة. وأشارك الآخرين في إدانة الهجوم الذي وقع بداية هذا الأسبوع، متمنياً الشفاء العاجل لمن أصيبوا.

تدعم المملكة المتحدة دعماً شديداً المبادرة الجارية، التي أصبحت تقليداً الآن، بهدف كفالة الفرصة لقادة القوات ومفوضي الشرطة لتقديم إحاطات إعلامية للمجلس خلال مؤتمرهم السنوي في نيويورك. من المهم كفالة أن نبذل أقصى ما يمكن من الجهود المجدية من أجل تحسين فهم المجلس لما تتضمنه قرارات حفظ السلام التي نصدرها من مطالب تشغيلية على القوات العسكرية وقوات الشرطة.

وكما أوضحنا خلال رئاستنا للمجلس في تشرين الثاني/نوفمبر، فإننا نملك إمكانية الوصول إلى تكنولوجيا جديدة تكفل لنا التواصل مع قادة العمليات على نحو أكثر تواتراً، ونعتقد أنه ينبغي أن نغتنم تلك الفرصة بصورة أكثر انتظاماً. وسيكون مهما إذا تسنى لنا الاستماع في الوقت المناسب من قائد القوات الجديد لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة في أبيي.

وفي ضوء ما سمعته من قادة القوات ومن الزملاء في المجلس أود أن أدلي بملاحظات موجزة حول أربع نقاط.

الأولى هي حماية المدنيين. لقد استخلصتُ من العرض الذي قدمه الفريق أول نيامفمبا رسالة واضحة حول أهمية مبدأ المسؤولية عن حماية المدنيين المعرضين للهجوم أو التهديد بالهجوم. وهذا أمر أساسي لمسؤوليات حفظ السلام. وتهمني هنا الصلة بين ذلك والوقوف وقفة حازمة – وهذا مفهوم تدركه جيدا القيادة العليا للعملية المختلطة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي (العملية المختلطة). وإنني أدرك أن هذا يعتبره البعض موضوعا مثيرا للخلاف، ولكنني أنضم إلى زميلتي النيجيرية في الإعراب عن الدعم القوي للوقفة الحازمة. وأعرف أن الأمين العام كان قد أشار إلى أن الوقفة الحازمة للعملية المختلطة ساهمت في تخفيض الهجمات على البعثة، وأعتقد أن هذه نقطة هامة.

الثانية هي أثر السياسة العامة القائمة على المشروطية. لقد أصغيتُ إلى ملاحظات الفريق أول براكاش حول المشروطية باهتمام كبير. إن المشروطية مطلب مسبق لكفالة أن لا يقوم حفظة السلام بدعم الأنشطة التي تخرج عن نطاق القانون الإنساني الدولي. وإن تطبيق هذه السياسة يجب، بداهة، أن يتسم بالحزم.

غير أننا يتعين علينا أيضا أن نبقي نظرنا منصبا على الفعالية التشغيلية. لقد تكلم الفريق أول براكاش حول التوازن بين ما هو مرغوب فيه وما هو قابل للتحقيق. ويهمني مفهوم ذلك التوازن – وكيف نحققه – إذا كان لدينا الوقت الكافي، ولكني أقدر حقيقة أننا نسير بعكس عقارب الساعة. ويهمني أن أسمع وجهة نظر الفريق أول براكاش حول ما إذا كانت هناك مبادئ عامة مفيدة لهذا التوازن أم أنه أمر ينبغي تقريره في الميدان فحسب.

وأعطى الفريق أول براكاش أيضا مبادئ إرشادية مفيدة حول تنفيذ المشروطية، وبخاصة من حيث أن من الأسهل تنفيذها منذ البداية بدلا من تنفيذها فيما بعد.

وأعتقد أن هذا الاعتبار مهم في سياق عملية حفظ السلام الجديدة في السودان الجنوبي.

ملاحظتي الثالثة تخص التعاون فيما بين البعثات، الذي أود بشأنه، باختصار، أن أردد ما قالته زميلتي النيجيرية، مرة أخرى، وزميلتي من الولايات المتحدة، فأعرب عن تأييدنا القوي لمبدأ التعاون فيما بين البعثات. فثمة حالات يكون هذا مطلوبا جدا من الناحية العملياتية، وإن تشاطر الأصول بين بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار يشكل مثالا هاما في هذا الصدد. وإنني أعتقد أن الإمكانيات المترتبة على ذلك ينبغي استكشافها بصورة تامة.

ملاحظتي الأخيرة تتعلق بوضوح الولايات. أعتقد أن زميلي الهندي هو الذي تكلم عن أهمية وضوح الولايات. لقد أشرنا جميعا إلى المخاطر والمشاق التي تضطر عملياتنا لحفظ السلام إلى مواجهتها. وأعتقد أن أقل ما يمكننا عمله هو أن نعطي بعثات حفظ السلام ولايات واضحة. ويبدو من السهل جدا لنا نحن حول طاولة المجلس أن نحاول التقريب بين الخلافات باستخدام صياغات مبهمة أو مطولة. غير أننا ينبغي ألا نغض النظر أبدا عن المشاكل التي يمكن لهذا أن يخلقها لعمليات حفظ السلام في الميدان عندما تضطلع بأعمالها الهامة.

أخيرا، بالاستماع إلى قادة القوات هذا الصباح، أدركتُ مرة أخرى القيمة الهائلة التي نكتسبها من الحصول على رؤية مباشرة ممن هم في الميدان. أود أن أشكرهم كثيرا على اقتطاعهم هذا الوقت من مؤتمرهم السنوي وتكرمهم بمخاطبة المجلس. ويحدوني الأمل أن نتمكن من الاستماع إليهم في المستقبل بصورة منتظمة.

السيد بانكين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): سأتوخى الإيجاز، نظرا للقيود المفروضة على الوقت.

يسرنا أن نرحب مرة أخرى هنا بقادة قوات بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ومما يبعث على الاطمئنان أن نرى هذا النوع من الحوار قد وضع موضع التطبيق، فقد كان الاتحاد الروسي هو الذي اقترحه لأول مرة في العام الماضي، أثناء رئاسته للمجلس. وأود هنا أن أعرب عن تأييدي لزميلي البريطاني الذي أثرى الممارسة. وتسنح للمجلس الآن الفرصة لاجتماعات أكثر تواترا من هذا القبيل باستخدام تكنولوجيا التداول بالفيديو وغيره من التكنولوجيات الحديثة. وينبغي لنا نحن أعضاء المجلس أن نضبط ساعاتنا على ساعات زملائنا العسكريين لفحص المشاكل الحالية في الميدان التي يعاني منها حقا حفظة السلام والتحديات العسكرية التي يواجهونها. وهذه الممارسة ستكفل في نهاية المطاف حصول المجلس على الخبرة العسكرية الفعالة.

لن أتطرق إلى الأهمية التي نوليها لحفظ السلام. فنحن نؤمن، شأننا شأن الكثير من زملائنا، بأن حفظ السلام أداة حاسمة حقا بيد الأمم المتحدة في صون السلم والأمن. إن حفظة السلام الدوليين يشاركون في عمليات حفظ سلام كثيرة في الشرق الأوسط وفي مناطق شتى من أفريقيا وفي هايتي. وإننا ندرك أن حفظ السلام الذي تقوم به الأمم المتحدة ليس ثابتا في مكان واحد. فهو يظل مطلوبا بصورة مستمرة. وقد سبقت الإشارة إلى أننا لدينا الآن عمليتان جديدتان لحفظ السلام في منطقة آبيي وفي السودان الجنوبي.

إننا نعتقد أن الأفراد الذين يرتدون الزي العسكري، والذين يشكلون ثلثي مجموع حفظة السلام، يضطلعون بدور رائد في الاضطلاع بثلاث مهام حاسمة: مساندة جهود الحكومات الوطنية لتثبيت استقرار الأوضاع واستعادة السلام، وحماية المدنيين، ورصد الامتثال لاتفاقات وقف إطلاق النار. إلا أن أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام ظلت تتطور، سواء من حيث المفاهيم أو من حيث المنظور

العملياتي. ولذلك فإن من الأهمية بمكان التكيف من أجل التعامل مع المشاكل الحالية والاستجابة للواقع السياسي الجديد.

الكثير من المتكلمين هنا اليوم تحدثوا عن حقيقة أنه توجد تحديات جديدة وعن نوع التحديات الموجودة – التحديات التي تتطلب المشاركة في اتخاذ القرارات بين الجهات العسكرية والدبلوماسيين هنا في مجلس الأمن.

لذلك نعتقد أنه توجد عدة نقاط عامة – مثلا، الحالات غير التقليدية التي يواجهها أصحاب الخوذ الزرق. ولكن توجد مبادئ لا يجوز الحياد عنها فيما يتصل بحفظ السلام. فحفظة السلام يجب أن يتقيدوا بصرامة بولاياتهم ويتجنبوا التورط في أي صراع سياسي أو دعم خفي لطرف في الصراع. فإجراءات كهذه يمكن أن تتسبب في عواقب سلبية وخيمة وأن تقوض السمعة الحسنة للأمم المتحدة.

إننا نؤيد بوضوح التعقيبات التي صدرت عن الزملاء الآخرين بأن ولايات عمليات حفظ السلام يجب أن تكون واضحة وقابلة للتحقيق ومتجاوبة مع الأوضاع. لذلك فإن الحاجة ما زالت قائمة لمعالجة مسألة كفالة المستوى الضروري من المشورة العسكرية للخطوات المتخذة داخل إطار حفظ السلام الذي تقوم به الأمم المتحدة.

مرة أخرى نذكّر باقتراحنا ببث الحيوية في أنشطة لجنة الأركان العسكرية، التي يمكنها أن تضع توصيات مفصلة حول الجوانب العملياتية لحفظ السلام وأن تشارك في البعثات لتقييم جهوزية الوحدات والبنية التحتية لعمليات حفظ السلام. وهذا، بالمقابل، سييسر حصول المجلس على آخر وأحدث المعلومات.

بديهي أن تحسين حفظ السلام الذي تقوم به الأمم المتحدة يتطلب القيام فعالية أكبر في استغلال موارد المنظمات الإقليمية والمشاركة معها، لأننا نتفق على أن حفظ السلام وظيفة ثانوية للوظائف الأولية التي تقوم بها حكومات البلدان، ومنها، على سبيل المثال، التعامل مع قوات تلك الدولة أو الحكومة.

العجز في الموارد المالية واللوجستية والتقنية يعني أن الحاجة تقوم إلى الاستفادة القصوى من الإمكانيات المتوفرة. لذلك نعتقد أن من المهم التمييز بوضوح بين وظائف حفظ السلام ووظائف بناء السلام في فترة ما بعد الصراع. وتلك الوظائف، في ظل ولايات حفظ السلام الحالية، مترابطة بوضوح، لكن حفظة السلام الدوليين يجب ألا تعطى لهم سوى مهام بناء السلام الأولية. وإن عملية التعمير الاجتماعي – الاقتصادي والمهام المرتبطة بها يجب أن تناط بالهيئات الأكثر تخصصا في منظومة الأمم المتحدة في مجالات التنمية، وكذلك بالمنظمات الإقليمية المتمتعة بالقدرات المطلوبة.

ويحدونا الأمل أن ييسر هذا الاجتماع العمل معا بشأن تحسين عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بقدر أكبر.

السيد مرايس كابرال (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): إننا نؤمن، شأننا شأن الآخرين، بأن حفظ السلام وبناء السلام يشكلان حقا صلب مهام الأمم المتحدة اليوم. ويعرف جميع الأعضاء بالالتزام العميق لبلدي بتلك المهام. فقد شاركنا بنشاط في مختلف البعثات أثناء الـ ٣٠ سنة الماضية. لذلك، نشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة في الوقت المناسب جداً. ومن المفيد للغاية أن تتاح هذه الفرصة للتفاعل مع قادة القوات والاستماع إلى وجهات نظرهم مباشرة، وبالتالي أشكر الفرقاء الأُول على بياناتهم الشاملة جداً، التي كانت في غاية الإفادة، وعلى أجوبتهم أيضاً عن بعض الأسئلة المطروحة.

ومع ذلك، اسمحوا لي أن أشيد بجميع النساء والرجال العاملين في البعثات، وقادة القوات ومفوضي الشرطة، وأن أثني عليهم للطريقة التي يؤدون بها مهامهم – كما سمعنا بالفعل اليوم – غالباً في ظل ظروف صعبة جداً. فهم يستحقون دعمنا المتواصل.

لدي تعليقان بشأن ما قيل، وأنا أؤيد الكثير، إن لم يكن كل شيء مما قيل بالفعل، لذلك سوف أوجز في الكلام.

يمكن استخدام سياسة المشروطية كأداة ولكن، كما أكد الفريق براكاش، هناك حاجة إلى أخذ بعض الحذر في التطبيق. والمسألة بالنسبة إلينا – كما قال بنفسه – هي أن هناك مجالاً لتطوير وتحسين الشروط بشأن بُعد المشروطية والعناصر الإيجابية والسلبية التي تترتب عليه. وأنا أتفق معه تماماً على أن هناك مشكلة إذا كان لتطبيق المشروطية تأثير سلبي على الأنشطة التشغيلية للبعثة. كما أشكر الفريق براكاش على إشارته إلى التهديد الذي يشكله جيش الرب للمقاومة. لقد اقترحنا بأنفسنا المناقشة المفيدة التي عقدناها في شأن ذلك الأسبوع الماضي (انظر S/PV.6588).

وبالانتقال إلى حماية المدنيين، التي نوليها جميعاً أهمية قصوى، حدث تحسن كبير خلال السنوات الماضية في ذلك البُعد المهم جداً. ونحن نثني على الجهود التي تبذلها الأمانة العامة، والتقدم الايجابي الذي أحرزته البعثات في ذاك المجال. وأود أن أقول للفريق نيامفومبا، إن المسألة تتمثل في أي مدى ينبغي للبعثة، إذا لم يتم تكليفها بذلك، أن تستخدم القوة لحماية المدنيين في بيئة غير متساهلة.

وأتوجه بتعليقي الثالث إلى اللواء أسارتا كويفاس. مرة أخرى على غرار الآخرين، ندين الهجومين على قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان أمس وفي أيار/مايو، إذ أدّيا للأسف إلى إزهاق الأرواح. ونحن نعتبر أن الحالة غير مقبولة، وعلى الأطراف أن تلتزم بقرارات الأمم المتحدة وبمسؤولياتها. ولقد أثار زميلنا الفرنسي المسألة الهامة المتمثلة في كيفية تمكننا على أفضل وجه من كفالة حماية الجنود في ظل حالة صعبة جداً. وكما ذكر الفريق أول سابقاً، أجرينا في الأسبوع الماضي مناقشة مفيدة جداً بشأن الحالة في لبنان، ومن الواضح جداً أن وجود قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان كان له تأثير مهم وايجابي جداً على إرساء حالة مستقرة وهادئة، وإن كانت لا تزال هشة جداً. وأعتقد أنه كان هناك توافق واسع في الآراء على أن وجود قوة الأمم المتحدة المؤقتة في المنطقة لا يزال عنصراً هاماً للغاية.

وكما ذكرت خلال تلك المناقشة – ونحن سعداء جداً حيال ذلك – سوف نعزز قريباً الوحدة البرتغالية ضمن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بانضمام ١٢ ضابطاً من تيمور – ليشتي. وأعتقد أيضاً أن لذلك بُعداً رمزياً للغاية لأن تيمور – ليشتي، كونها البلد الذي لا تزال فيه بعثة للأمم المتحدة، تشارك بالفعل، من جانبها، في بعثات أخرى للأمم المتحدة.

وأشكر اللواء خالد على بيانه وأجوبته. أعتقد أن مسألة التعاون القوي بين البعثات هي في غاية الأهمية، ويمكن أن تكون حاسمة في بعض المناطق. بطبيعة الحال، أشاطره وجهة نظره إزاء دور جهود بناء السلام في مرحلة مبكرة لحفظ القانون والنظام، والسماح للناس بالعودة إلى ممارسة حياتهم الطبيعية، وبديهياً تنفيذ العملية السياسية الجارية. كثيراً ما نقول إن حفظة السلام هم أول بناة للسلام طالما هناك سلام للحفاظ عليه وبنائه. وأعتقد أن هذا قول مفيد.

هنا، أخلص إلى القول – ولقد ذكرت ذلك من قبل – إن البعثات في حاجة إلى الوسائل والأدوات والتدريب الكافي والقيادة، ولكن كما أكد زميلنا ممثل جنوب أفريقيا،

هناك حاجة إلى وضع استراتيجية سياسية شاملة ومتماسكة من أجل أن تؤدي البعثات عملها بشكل صحيح.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نظراً لتأخر الوقت، سوف أتجاوز الإدلاء ببياني الوطني. فمعظم ما يتضمنه قد تم بالفعل تغطيته من جانب الآخرين. وسأدلي بمجرد ثلاث ملاحظات موجزة.

أولاً، أشكر قادة القوات على حضورهم معنا ومنحنا هذه الفرصة لتبادل الآراء. أعتقد أن ذلك سيصبح، في الواقع، تقليداً. ثانياً، أعرب عن التقدير العالي لخدماتهم العسيرة في ظل ظروف صعبة جداً، وأعرب من خلالهم، بطبيعة الحال، عن التقدير العالي للرجال والنساء العاملين في الميدان والبالغ عددهم ٠٠٠ ١٢٠ فرد. ثالثاً، أود أن أشارك الآخرين في الإشادة بألآن لوروا. لقد غادر القاعة للتو، لكنه يعرف كم نحترم التزامه وقيادته الرائعين بإدارة عمليات حفظ السلام، والمضي قدماً في مواجهة تحديات تكييفها مع المتطلبات الجديدة.

دعونا ننتقل الآن إلى الأسئلة والأجوبة. كان هناك سؤال من ممثل فرنسا، على ما اعتقد، ذو طابع شامل، وهو يتعلق بمسألة الإصلاح وكيف يؤثر على البعثات في الميدان. أنا أعتبر أنه يشير أيضاً إلى جدول أعمال الآفاق الجديدة. وبعد تلميح من ألآن لو روا، أود أن أقترح، وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، دعوة اللواء أوبي، قائد قوة بعثة الأمم المتحدة في السودان، واللواء راموس بيريرا، قائد قوة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، إلى المشاركة في هذه الجلسة والإجابة عن هذه الأسئلة لأن بإمكاننا التنويع بعض الشيء ومنحهم فرصة الرد على مسألة الإصلاح.

أعطي الكلمة للواء راموس بيريرا كي يرد على السؤال الذي طرحه ممثل فرنسا بشأن الإصلاح.

اللواء راموس بيريرا (تكلم بالإنكليزية): بصفتي قائد القوة التابعة لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، أواجه الآن تحدياً يتمثل في تنفيذ الولاية الجديدة التي يسعى مجلس الأمن إلى تطبيقها بشأن الإصلاح. وأود أن أقول إن الحالة في هايتي لا تزال مستقرة وتحت السيطرة. وبالنسبة إليّ وإلى جنودي، إنه لأمر جيد جداً أن يكون هناك تفويض واضح للغاية يقترن بالتوجيه والقدرة على انجاز مهمتنا. ومن المهم أيضاً أن نذكر، كما يدرك المجلس تماماً، أن البيئة في هايتي غير مستقرة، لذا يتعين عليه أن يراعي الحالة هناك.

إذا كان هناك المزيد من الأسئلة، فأنا مستعدة للرد عليها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة للواء أوبي.

اللواء أوبي (تكلم بالإنكليزية): أنا قائد قوة بعثة الأمم المتحدة في السودان.

أود القول إن الإصلاحات التي أدخلت حتى الآن كان لها تأثير إيجابي جداً على عملياتنا في الميدان بسبل عديدة. وأود أن أبدأ بمسألة نوعية القوات التي أثيرت هنا اليوم. نحن بحاجة إلى نوعية عالية جداً من القوات في الميدان لتكون قادرة على تنفيذ ولايتنا.

ويتناول أحد جوانب الإصلاح ذلك الموضوع، ذلك أن وحدات المشاة قياسية من حيث الأفراد والمعدات. وهذا سهل على أي قائد قوات معرفة ما هو متاح لديه. وبمقدوره أن يقيم المتوفر لديه من الأفراد ويوكل إليهم المهمات على النحو المناسب.

أما من حيث نوعية القوات، فأريد أن أقول أيضا أن إدخال التدريب قبل نشر القوات، والقيام بعمليات لتفقد المعدات قبل الشروع في برنامج التوجيه ساعدا في ضمان

توفر نوعية عالية من الجنود لدينا، مما ساعد أيضا في تنفيذ ولايتنا.

إن جانب الإدماج أحد المجالات التي تم التشديد عليها في الإصلاحات الأخيرة. وقد أدمجت البعثة التي أنتمي إليها، بعثة الأمم المتحدة في السودان، ومكننا ذلك إلى حد ما من العمل بصورة مشتركة مع الركائز المدنية والعسكرية والشرطية وفريق الأمم المتحدة القُطري. ومن الأمثلة على ذلك استراتيجية حماية المدنيين التي تأخذ في الحسبان حقيقية مفادها أن حماية المدنيين ليست مجرد مسؤولية عسكرية، ولكنها مسؤولية الجميع. وقد تمكنا هنا من توحيد جهودنا من خلال التدريب، وبلورة المفاهيم، وتبادل المعلومات، وإنشاء عمليات مشتركة ومراكز حركة مشتركة. هذه كلها تطورات ثبت أنها مفيدة جدا في هذا الميدان وساعدتنا بشكل كبير. خلال الأزمات الأخيرة في كردفان وأبيي، قمنا بتطبيقها على نطاق واسع. وعملت جميع الركائز على اقتسام المعلومات، وكانت نشيطة جدا في عقد اجتماعات أفرقة إدارة الأزمات، وكانت قادرة إلى حد كبير على العمل بصورة جماعية للتصدي للتحديات التي واجهتنا.

هذه الإصلاحات مفيدة لنا في الميدان، بالإضافة إلى أنها كانت تجمعنا في اجتماعات قادة القوات، كما حصل في حالة اجتماع عينتيبي لتبادل المعلومات والذي وردت الإشارة إليه آنفا. ذلك أيضا تطور جديد وجدنا أنه مفيد للغاية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة للفريق براكاش للرد على الأسئلة والتعليقات التي طُرحت.

الفريق براكاش (تكلم بالانكليزية): السؤال الذي أريد الإجابة عليه هو ما إذا كانت هناك حاجة إلى تغيير في استراتيجية حماية المدنيين التي تقوم بها بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في فترات الانتخابات وبعد انتهائها.

ووجهة نظري بشأن الموضوع هي أن الاستراتيجية الحالية تعمل جيدا. ودققنا النظر فيها مؤخرا. وقد وضعنا الطرائق التي يمكننا العمل بها. واتخذنا ترتيبات تتعلق بمختلف خطط الطوارئ لمعالجة مختلف الحالات التي قد تطرأ. أن ما يبرز بوضوح ليس عدم وجود الاستراتيجية، بل عدم توفر العوامل المُمَكِّنة. فعلى سبيل المثال، من المحتمل أن تعمل المجموعات المسلحة على تصعيد أنشطتها وحيث أصبح موعد إجراء الانتخابات وشيكا، فمن المرجح أن يحدث المزيد من الاضطرابات المدنية. وإذا كان من المتوقع حدوث أعمال من هذا القبيل، فسنحتاج إلى العناصر المُمَكِّنة. ويجب أن تتوفر العناصر المُمَكِّنة في الوقت المحدد، وأن تكون في المكان الصحيح وفي الوقت المناسب. وما دام يتم توفير العناصر المُمَكِّنة، اعتقد أنه ما من حاجة إلى تغيير الاستراتيجية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة للواء أسارتا كويفاس للرد على الأسئلة والتعليقات التي طُرحت.

اللواء أسارتا كويفاس (تكلم بالإسبانية): في البداية، أود أن اشكر جميع أعضاء المجلس على كلماتهم الطيبة تجاه الجنود الفرنسيين العاملين في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) الذين عانوا من هجوم إرهابي أمس.

لقد طرح السفير الفرنسي ثلاثة أسئلة. الأول كان يتعلق بالكيفية التي يمكن بها حماية الجنود على نحو أفضل. والثاني كان عن التنسيق مع القوات المسلحة اللبنانية. أما الثالث فكان عن انتقال المسؤولية إلى القوات المسلحة اللبنانية.

إنني إذ انتقل إلى السؤال عن الكيفية التي يمكن بها حماية الجنود على نحو أفضل، يجب علي القول أن القوات

المؤقتة لديها ما يكفي من الوسائل القوية والحماية للاضطلاع بمهامها. أما حماية المركبات فهي مسؤولية وطنية. وفي هذه الحالة، لا يوجد أي مشكلة لدى فرنسا وأسبانيا وإيطاليا في توفير المركبات المصفحة. وفي أعقاب الهجوم على دورية إيطالية في٢٧ أيار/مايو، والذي جرح فيه ستة جنود، أرسلت تعليمات إلى جنودي تتضمن تدابير أمنية إضافية. وتضمن أهم تلك التدابير أوامر مفادها أنه ينبغي دائما للقوافل، كلما أمكن ذلك، أن تسير في الليل مع اصطحابها لأجهزة تشويش، وينبغي دائما تسيير مركبتين معا كحد أدنى، ويتعين على جنودنا ارتداء السترات الواقية من الرصاص، والخوذ، وينبغي للقوات المسلحة اللبنانية، حيثما أمكن ذلك، أن توفر طواقم الحرس لهم وأن تُبقي على اتصال مستمر مع مركز العمليات المشتركة.

من المهم التشديد على تلك التعليمات عندما تسافر القوافل خارج منطقة العمليات، لأن الهجومين الإرهابيين علينا، الأول كان في أيار/مايو والثاني كان يوم أمس، وقعا خارج منطقة عمليات اليونيفيل. وقد وقعت هجمات مماثلة في عام ٢٠٠٨ في نفس المنطقة. ويعني ذلك، أنه بالتعاون مع القوات المسلحة اللبنانية والسكان بوسعنا السيطرة على منطقة عملياتنا، ولكن ليست لدينا أي سيطرة خارجها. فتلك مسؤولية وطنية تقع على عاتق الحكومة اللبنانية والقوات المسلحة اللبنانية. إذ يتعين عليها ضمان الأمن على طول الطريق الساحلي وهو الطريق الوحيد الذي تسلكه اليونيفيل لتبديل أفراد قواتها للحصول على الراحة وتزويدهم بالإمدادات والوصول إلى ميناء ومطار بيروت حيث يستخدمهما جنودنا في حلهم إلى البلد وترحالهم منه.

أما وقد ناقشت موضوع القوافل، فسأنتقل إلى موضوع سلامة الأفراد الذي اتخذنا بشأنه تدابير إضافية محددة، تشمل حظر استخدام الموظفين للمركبات التي تحمل علامات اليونيفيل خارج منطقة العمليات. ولكن إذا ما احتاج الأفراد إلى مغادرة منطقة العمليات، على سبيل المثال، للذهاب في إجازة عن طريق المطار، قمنا بصبغ ١٤ مركبة لا تحمل علامات، باستخدام ألوان مختلفة، وتم وضعها تحت تصرف الجنود وغيرهم من موظفي اليونيفيل للاحتياجات الفردية.

لقد اتخذنا تدبيرا إضافيا اقترحته على العماد قهوجي وعلى رئيس الاستخبارات في القوات المسلحة اللبنانية في القطاع الجنوبي. ويشمل ذلك التدبير إجراء عمليات مسح يومية للطرق التي تربط منطقة عملياتنا بميناء ومطار بيروت. تعتبر هذه المنطقة بالنسبة لنا امتدادا لمنطقة عملياتنا، ولكنها ليست في الواقع داخل تلك المنطقة. لذلك نحتاج إلى العمل بصورة وثيقة مع الحكومة اللبنانية والقوات المسلحة اللبنانية. واقترحت استطلاع ذلك الطريق يوميا، في أوقات مختلفة كل يوم، بمشاركة القوات المسلحة وقوات الأمن اللبنانية، على أن يقتصر ذلك على المناطق الحساسة المعرضة بشدة للهجوم.

وظللت أنتظر الرد لمدة شهرين. وأخيرا وفي يوم الجمعة الماضي، أرسلت رسالة رسمية إلى القائد العام للقوات المسلحة اللبنانية، اقترح فيها هذه المبادرة مرة أخرى، طالبا الرد. وللأسف، وقع هجوم آخر أمس. وأنا لا أقول إنه كان بوسعنا تفاديه لو كنا قد اتخذنا التدابير التي اقترحتها، ولكن ربما كان ذلك ممكنا.

وأريد أيضا إطلاع المجلس على آخر التطورات بخصوص الحادث الذي وقع أمس. كانت هناك أربع مركبات، ثلاث منها مصفحة، في حين لم تكن المركبة الثالثة في الترتيب كذلك. ووقع الهجوم على المركبة الرابعة في الترتيب وهي مركبة مصفحة ومزودة بأجهزة تشويش. ومن بين إجمالي ١٢ جنديا، أصيب ستة وجميعهم جروحهم طفيفة عدا واحدا أصيب في عينه وحالتها سيئة جدا، ولكنه لن يفقد القدرة على الإبصار بها. وقد جر إخلاء ثلاثة من

المصابين جوا إلى فرنسا اليوم. ويواصل الثلاثة الآخرون العمل في وحداتهم. لقد كنا محظوظين حقا.

أنتقل الآن إلى المسألة الثانية المتعلقة بتنسيقنا مع القوات المسلحة اللبنانية. إن التنسيق ممتاز في منطقة عملياتنا. فهناك مسؤولون وممثلون لهم على جميع المستويات وفي جميع المواقع. وهم على علم بأنشطتنا على أساس يومي وثمة شفافية كاملة. وخارج منطقة العمليات وعلى مستوى قائد القوة، فإننا ننسق مع رئيس المخابرات والقائد العام للقوات المسلحة اللبنانية. وإذا كانت لديهما معلومات أو أي شيء هام ينبغي أن أعرفه، فإنهما يبلغانني به على الفور.

وبخصوص نقل المسؤوليات من قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان إلى القوات المسلحة اللبنانية تماشيا مع الاستعراض التقني المشترك الذي أشرت إليه في وقت سابق، فإننا نجري حوار استراتيجيا مع القوات اللبنانية. والهدف من الحوار هو تقييم قدرة قوة الأمم المتحدة والمهام التي يجب عليها إنجازها عملا بولايتها بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). والهدف منه كذلك تقييم قدرة القوات اللبنانية وتحديد أي من مهامنا يمكنها الاضطلاع بها. والهدف النهائي هو أن تضطلع القوات المسلحة اللبنانية بجميع المهام الموكلة إلى قوة الأمم المتحدة بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ونحن ندرك أن قوة الأمم المتحدة لا يمكن أن تبقى في لبنان إلى الأبد. وفي مرحلة ما، لا بد أن ننسحب. وسيتعين على القوات اللبنانية تولي المسؤوليات التي تضطلع بها قوة الأمم المتحدة حاليا. متى يحل ذلك اليوم؟ لا علم لنا، ولكننا نعمل على تحقيق ذلك.

وختاما، يمكنني القول إن آخر اجتماع عُقد في ٧ تموز/يوليه شهد إنشاء أربع لجان فرعية، واحدة للهياكل الأساسية وواحدة للقيادة والسيطرة وأخرى لقدرات القوات وتحركاتها والأخيرة للمسائل المتعلقة بالعمليات. والهدف من كل ذلك هو إحراز تقدم باتجاه القدرة على نقل جميع مسؤولياتنا إلى القوات المسلحة اللبنانية، وأشدد مرة أخرى على أن هذا الأمر منصوص عليه في القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تناولنا أمورا كثيرة في بضع ساعات. لقد كان حوارا مفيدا جدا. وأنا أعلم إنني أتكلم باسم المجلس في توجيه الشكر لجميع قادة القوات على جعلهم هذا الحوار ممكنا بحضورهم. وأعتقد أن ذلك ينبغي أن يصبح تقليدا وأنه ينبغي لنا أن نجري هذا التبدل للآراء مرة واحدة على الأقل سنويا.

أشكر قادة القوات على حضورهم اليوم.

رفعت الجلسة الساعة ١٤/٠٥.